جامعة أبو بكر بلقايد ــتلمسان
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

نظرية العلاقات الدولية

مطبوعة محاضرات في مقياس نظرية العلاقات الدولية
لطلبة السنة الثانية جذع مشترك في العلوم السياسة

من إعداد: د.بن صايم بونوار
أستاذ محاضر "أ" في العلوم السياسية
bounouar.bensaim@univ-tlemcen.dz

السنة الجامعية: 2020/2019

المحور الأول: التقاليد الفلسفية لنظريات العلاقات الدولية.

تعتبر دراسة العلاقات الدولية، بمنهج علمي قوامه الملاحظة والتجريب من أجل التفسير والتنبّؤ، من بين أحدث فروع العلوم الاجتماعية، إن لم نقل أحدثها جميعاً، فهي بالمنهج العلمي التجريبي ترتبط من حيث نشأتها بجهود الباحثين الأمريكان في أعقاب الحرب العالمية الأولى، كما ترتبط من حيث بزوغها وبروزها القوي بذات الجهود في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

كما ارتبطت جهود التنظير في العلاقات الدولية بشكل كبير بالفلسفة السياسية ومدارسها المختلفة، حيث تأثرت الأفكار السياسية في مجال العلاقات الدولية بالفكر السياسي إن لم تكن محاولة استنساخ بأهداف علمية ونظرية متباينة.

حيث كانت الأطر الفنية التي تؤرخ لبروز هذا النمط من الدراسة، ترتكز على تقاليد فلسفية انبرت لمناقشة طبيعة المجتمع الدولي وحقيقة امكانية انتظام العلاقات بين الدول، حيث برز اتجاهان فلسفيان كبيران:

- الأول يرى بعدم امكانية تنظيم العلاقات الدولية نظرا لطغيان عناصر الفوضوى (نظرية حالة الفطرة).
- الثاني يرى بأن الفوضى ليست معطى طبيعي وبوجود عناصر النظام القابلة للتطوير (نظرية الجماعة الدولية).

ونستعرض فيما يلي كلا الإتجاهين اللذان يؤسسان للخلفية الفلسفية لنظريات العلاقات الدولية:

أوّلا: نظرية حالة الفطرة L'état de nature:

تعتبر حالة الفطرة تعبيرا عن حالة الفوضى الدولية في تفسيرات الواقعية، والتي تستمد تقاليدها النظرية من جذور تاريخية وفلسفية طويلة؛ حيث اعتمد توسيديدس أربعة افتراضات أساسية في تأريخ حرب البيلوبونيز:

1- الدولة (اسبرطا وأثينا) هي الفاعل الرئيسي في الحرب والسلم.
2- الدولة لاعب واحد رغم تعدد آراء صناع القرار فيها.
3- صناع القرار داخل الدولة فاعلون عقلانيون على شاكلة أغلبية المثقفين الإغريق، وهي العقلانية التي تؤدي إلى تتبع المصلحة الوطنية (مصالح الدولة).
4- الدولة بحاجة لضمان أمنها من الأعداء الخارجيين والداخليين، عبر زيادة قدراتها الإقتصادية والدخول في أحلاف.

كما ساهم القديس أوغسطين (354-430) في بلورة افتراض الطابع الأناني والجشع للإنسان الذي استقاه المقترب الواقعي رغم عدم إيمان هذا المقترب بالطابع الإنجيلي للتفسير الأوغسطيني.

وبعد انهيار نظام الإقطاعية في نهاية العصر الوسيط، نمت الدول الوطنية الملكية الكبرى التي تقدّس سيادتها الوطنية، ولا تخضع ولا تعترف بأية سلطة فوق سلطتها، الأمر الذي أدى إلى وجود جو دائم من العداء والمنافسة بين هذه الدول ، ويستعرض نيكولا ماكيافيلي (1469 - 1527) في كتابه "الأمير" فنّ غدارة سياسة الأمير الخارجية بشكلٍ جيد، فكي يستطيع هذا الأخير توسيع الرقعة الجغرافية الخاضعة لسلطته، والحفاظ على مكتسباته، عليه باستلهام مكر الثعلب وقوة الأسد، لأن مفهوم الوفاء بالتعهدات المبرمة ليس إلا ضرورة ملزمة. يقول في الفصل الثاني عشر: "لأني أعتقد أن الأمير، ولا سيما

الجديد، لا يستطيع ممارسة فضائل الإنسان العادي بلا عواقب، خصوصاً وأنّ مصلحة المحافظة على الذات تجبره غالباً على خرق شرائع الإنسانية والوفاء ...".

يعود الفضل في استعمال لفظ "حالة الفطرة" إلى توماس هوبس، في كتابه "لوفياتان"، 1651م، حيث يرى أن ثمة تناقض كبير بين المجتمع الدولي والمجتمعات الوطنية، فإذا كان الأفراد قد تعاقدوا في إطار العقد الاجتماعي لإيجاد الدولة والسلطة السياسية وتنظيم شؤون المجتمع من أجل مواجهة الحالة الفطرية والفوضوية، والطابع الشرير للإنسان، فإن الروابط الدولية حسبه لم تخرج من الحالة الفطرية. يقول هوبس: "إن الملوك والأفراد هم سبب استقلالهم وسلطتهم السيدة، في شكّ دائم، وفي وضع المصارعين الذين يشهرون سلاحهم ويراقبون بعضهم البعض ...، وسيبقى هذا الأمر طويلاً، طالما أنّ الدول المستقلّة لم توقّع "عقداً اجتماعياً عالمياً" لتخلق حكومة عالمية، وحيدة وسيّدة، لا يجوز إذاً خلط السياسة الخارجية مع السياسة الداخلية، لأنّ العلاقات بين الدول ترتكز على علاقات قوة وليس على علاقات حق، فهي تخضع للعبة المصالح الوطنية وإن المجتمع الوطني كامل ومنظّم، بينما أن المجتمع الدولي فوضوي ومجزّأ".

وقد استخدم جون لوك في كتابه "بحث حول الحكومة المدنية" نفس مفاهيم هوبس، وفي القرن الثامن عشر جان جاك روسو في كتابه "إيميل" و"تأملات حول حكومة بولونيا"، وكذلك إيمانويل كانط في كتابه "بحث حول السلام الدائم"، وفي القرن التاسع عشر برز هيجل Hegel ضمن نفس التيار، وكذا العديد من الكُتّاب المعاصرين، نذكر بالخصوص هانز مورغنتاو، وستانلي هوفمان، ريمون أرون وجورج بيردو.

ثانيا: نظرية الجماعة الدولية La communauté internationale:

ولدت هذه النظرية كردّ فعل على نظرية الفطرة، حيث يريد أنصارها البرهنة على أنّ عناصر التضامن والمصالح المشتركة بين أطراف اللعبة الدولية هي أكثر أهمية من عناصر الشقاق أو التناقض، إذ ترى هذه النظرية أن المجتمع الدولي ليس فوضوياً، بل منظّم أو سائر في طريق التنظيم على الأقل، وهو بذلك يشكّل جماعة دولية تنبئ إما عن دولة عالمية أو فدرالية عالمية.

أبرز فقهاء القانون الدولي أنّه مصمّم كقانون بين الدول وليس فوقها، والمجتمع الدولي كتركيب لدول سيّدة ومتساوية، وأن العلاقات الدولية، علاقات تعاقدية، أي أنّ ما تصنعه إرادة ما، يُمكن أن ترفضه أخرى، فالقانون الدولي العام يرتكز على الموافقة الصريحة للشركاء القانونيين، ويكون بهذا الشكل المجتمع الدولي مجتمعاً ترابطياً Relationnelle، وليس مؤسسياً Institutionnelle.

حاول بعض علماء السياسة والاجتماع طرح العلاقات الدولية في الفكر المعاصر، من زاوية جديدة، زاوية "الأنظمة". وهنا تجدر الإشارة إلى أعمال بيرتون Burton، مورتن كابلان Kaplan، مارسيل ميرل Merle، جون غالتونغ Galtung.

يستدعي مفهوم النظام وجود علاقات بين العناصر التي تشكّل جزءاً من نفس المجموعة (المواصلات، الاتفاقيات، المبادلات ... وغيرها من الروابط). تعود جذور استعمال نظرية أو مندرسة النظام إلى الاقتصادي باريتو Paretto، وصوره إلى العلوم الاجتماعية شكل جيد طالكون بارسونز Talcot PARSONS، وكان دافيد إيستون David Easton أوّل من استخدمه في علم السياسة. وبحسب "المفهوم النظامي" فالمجموعة الدولية تؤلّف نظاما شاملا للتفاعلات التي تكون الدول عناصرها الأساسية وليس الوحيدة.

ويسير اتجاه "المفهوم العالمي" و"الحكومة العالمية" في نفس الاتجاه، لكن بطرق وتصورات مثالية، بعيدة عن الواقعية، افتراضه الأساسي أن الجماعة الإنسانية هي في طريق إعادة البناء والتلاحم، وهي تتطور حالياً نحو نوع من الدولة العالمية. ويناضل مفكروه من أجل انتصار السلمية Le pacifisme والعالمية L'internationalisme، منهم: إراسم Erasme، إيمريك Emeric، سولي Sully، الأب سان بيار L'abbé de Saint-Pierre، بن Penn، كانط Kant ...الخ.

ولم يثبط فشل عصبة الأمم ولا نقائص الأمم المتحدة، والحربين العالميتين من عزيمة هذا التيار، ففي 1961 قدّم الأمريكيان غرانفيل كلارك ولويس شون كتاب "السلام بواسطة القانون العالمي" يعتبران فيه ميثاق الأمم المتحدة دستوراً حقيقياً "للحكومة العالمية". وأيدت الكنيسة سلطة عالمية مؤهلة لتلبية المطالب المتعلقة بالنمو المتلاحم للإنسانية (رسالة يوحنا الثالث والعشرين "السلام على الأرض" في 1963، ورسالة بولس السادس "تقدم الشعوب" في 1967).

ويذهب البعض الآخر إلى ضرورة إفراغ السياسات الوطنية من محتواها بإعطاء حدّ أقصى من الصلاحيات التقنية إلى المنظمات العالمية، حيث أنّ زيادة روابط التعاون بين الأمم في الميادين الاقتصادية، الثقافية والعلمية سيؤدي إلى محاصرة قيمة السيادة الوطنية وننتقل آنذاك من عالم الدول إلى دولة العالم، وهذه باختصار "الوظيفة الدولية" عند دافيد ميتراني وفيرالي Virraly.

المحور الثاني: موضوع ومناهج العلاقات الدولية.

أولا: موضوع العلاقات الدولية.

لعلّه من الصعوبة بما كان حصر المجال المعرفي الذي تتناوله العلاقات الدولية بالدراسة والتمحيص، ليس نسبة إلى حداثة الإهتمام العلمي والأكاديمي بها فحسب، وإنما لشموليتها وتشابكها وتعقّدها، ونسبة أيضا إلى ترابط الظواهر الدولية وصعوبة تحديد العلاقات السببية الرابطة بينها.

ولا يزال النقاش قائما إلى حد الساعة حول استقلالية علم العلاقات الدولية، حيث تنقسم الآراء عموما إلى اتجاهين رئيسيين:

1- اعتبار العلاقات الدولية فرعا من علم السياسة:

وقد رأى رواد الواقعية الكلاسيكية بهذا الرأي، حيث اعتبروا أن الموضوع الرئيسي للدراسة في المجالين هو ظاهرة السلطة بتفرعاتها (كالنفوذ والتأثير ...الخ)، سواء في ظل وجودها (علم السياسة) أو غيابها (العلاقات الدولية)

2- اعتبار العلاقات الدولية معرفة مستقلة:

وهو اتجاه تنامى مع السعي المستمر لتحديد موضوع ومنهج للعلاقات الدولية، في سبيل إيجاد نظرية خاصة بالعلاقات الدولية مستقلة عن النظريات السياسية.

يرجع تحديد موضوع الدراسة في اختصاص العلاقات الدولية إلى اجتماع اليونسكو في باريس عام 1948، أين اتفق أكاديميو العلوم السياسية على أن : السياسة الدولية والتنظيم الدولي والقانون الدولي هي المكونات الثلاث لتخصص العلاقات الدولية؛ وهي المواضيع التي تمّ التأكيد عليها في مؤتمر أول بلاهاي 1952، ثم ثان في استوكهولم 1955 لتلافي اللغط الواقع في استخدام لفظ السياسة الدولية كمرادف للعلاقات الدولية.

لقد تعدّدت تعاريف العلاقات الدولية نتاج حداثة مجالها العلمي والتشعب المضطرد في مضمونها والتشابك في مجالاتها، لأجل ذلك نفتقد لتعريف جامع ومانع باستطاعته حصر مفهوم العلاقات الدولية، ولا ضير في استعراض بعض من أهم الإجتهادات التعريفية:

- تعريف الموسوعة البريطانية: "المفهوم الأكثر شيوعا هو العلاقات بين حكومات دول مستقلة... ويستعمل كمرادف في المعنى للسياسة الدولية".
- هانس مورغنثو وكينيث طومسون "يتمثل جوهر العلاقات الدولية في السياسة الدولية التي مادتها الأساسية الصراع من أجل القوة بين الدول ذات السيادة".
- ريمون آرون وستانلي هوفمان وكوينسي رايت يتفقون في حصر العلاقات الدولية في الوحدات السياسية المستقلة أي الدول فقط، بينما يذهب نيكولاس سبيكمان إلى أن العلاقات الدولية قديمة قدم الجماعة البشرية وليست حديثة مرتبطة بالدولة.
- فيرالي يرى أن "العلاقات الدولية هي العلاقات التي تربط بين السلطات السياسية التي تحاول التهرّب من سلطة سياسية أعلى منها".
- كارل دويتش يرى بأن: "العلاقات الدولية هي علاقات غير محدّدة الهوية والقائمة عبر حدود مختلف الوحدات السياسية" بينما يعمّق شوفالييه هذا التعريف حين يرى أن "العلاقات الدولية تعني جميع العلاقات القائمة ما بين الأفراد والجماعات التي مصالحها –أو حتى ميولها أو أعمالها– تدفعها لاجتياز الحدود الوطنية حيث تنمو وتتطوّر هذه العلاقات من داخل الإطار الوطني".
- اسماعيل صبري مقلد يعرّفها بأنها: "العلاقات التي يتّسع إطارها ويمتدّ ليشمل كل صور العلاقات والمجتمعات والشعوب والجماعات الحاضرة في السياسة

الدولية أو بالأحرى التي يضمها المجتمع الدولي، إنها مجموعة العلاقات عبر القومية من سياسية وغير سياسية، من رسمية وغير رسمية ... إلخ".

- يعرّفها محمد طه بدوي بأنها: "العلم الذي يعنى بواقع العلاقات الدولية، واستقرائها بالملاحظة والتجريب أو المقارنة، من أجل التفسير والتوقّع".
- بينما يرى البعض أن: "العلاقات الدولية هي عبارة عن مجموعة من الأنشطة والتفاعلات وردود الأفعال التي تحدث بين مختلف دول العالم عبر الحدود الإقليمية وترتبط هذه الأنشطة ارتباطا وثيقا بأمور الحياة الإنسانية وتؤثر تأثيرا مباشرا على أمن العالم واستقراره، كما أن العلاقات المبنية على أسس من التعاون والتفاهم تؤدي إلى ازدهار حياة الشعوب وتقدم الدول".
- وهناك من عرّفها على أنها "علاقات شاملة تشمل الجماعات سواء كانت رسمية أم غير رسمية، كما تشمل الإتصالات بين الدول وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية".
- سبق لمارسيل ميرل (في كتابه سوسيولوجيا العلاقات الدولية سنة 1986) أن تناول هذا التعريف للعلاقات الدولية، حيث رأى بأنها تعني كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تلك التي تتطلّع إلى عبورها ويمكن وصفها بالعلاقات الدولية، وتشمل هذه التدفقات العلاقات بين الحكومات في جميع أنشطتها التقليدية كالدبلوماسية والمفاوضات والحروب مثلما تشتمل على تدفقات أخرى إقتصادية وإيديولوجية وديمغرافية وثقافية ...الخ.
- في حين، يميل البعض إلى اعتبار دراسة علاقات القوة في المجال الدولي في غياب سلطة عليا تمثّل صلب العلاقات الدولية، ومثّل هذا الإتجاه روّاد المدرسة الواقعية.

- وبينما يذهب مارتان إلى التركيز على البعد على المعيار الجغرافي في تعريف العلاقات الدولية حيث يرى أنها "مجموعة المبادلات التي تعبر الحدود أو التي تحاول عبورها".
- يضيف مارسيل ميرل المعيار السياسي الذي يراه رئيسيا في تعريف العلاقات الدولية، حيث تعني بالنسبة له " كل ظاهرة إنسانية تولد من أحد جهات الحد السياسي وتمارس تأثيرا على التصرفات الإنسانية في الجهة الأخرى من الحد السياسي"؛ أي أن جوهر العلاقات الدولية هو دراسة السياسات الخارجية للدول، وهو نفس ما ذهب إليه شارل زورغبيب.

واستنادا إلى هاذين المعيارين، يمكن تعريف العلاقات الدولية على أنها "كل علاقة ذات طبيعة سياسية أو من شأنها إحداث انعكاسات وآثار سياسية، تمتدّ إلى ما وراء الحدود الإقليمية لدولة واحدة".

وبالتالي، يكون علم العلاقات الدولية هو ذلك النمط من الدراسة التي تعني بتفسير حقيقة الظواهر الدولية للارتكاز عليها في تفسير أحداث الواقع الدولي لغرض بناء النظرية والتوقّع، فدراسة العلاقات الدولية تستهدف التوصل إلى تحليل دقيق على قدر الإمكان لحقائق الوضع الدولي، وذلك من خلال التعرف على طبيعة القوى التي تتحكم في تشكيل الاتجاهات السياسية للدول إزاء بعضها، وتحديد الكيفية التي تتفاعل بها هذه القوى والإلمام بمختلف التأثيرات وردود الفعل التي تتركها على أوضاع المجتمع الدولي.

ثانيا: مناهج العلاقات الدولية.

يمكن تناول اجتهادات إيجاد مناهج العلاقات الدولية في إطار مجموعتين بارزتين يتبعها الباحثون في دراسة العلاقات الدولية:

أ- **مجموعة المناهج التقليدية:** ويمكن حصرها في المناهج التالية:

1- المنهج التاريخي:

هو أكثر المناهج شيوعاً واستخداما لا سيما عند الدبلوماسيين وفي الدراسات الدبلوماسية، ينطلق من أنّ للعلاقات الدولية المعاصرة جذور وامتدادات تاريخية تمكّن من فهم ظروف وسياقات تشكّل الظواهر المعاصرة، وأبعادها المختلفة، لكن يعيب عليه البعض يهمل السببية والترابطات المنطقية.

2- المنهج القانوني:

يفيد هذا المنهج في دراسة علاقات الحق بين الدول، حيث لا يحلل العلاقات الدولية في إطار الديناميكيات السياسية والقومية الاستراتيجية والإيديولوجية والسيكولوجية والدعائية التي ترافق تطور هذه العلاقات، وإنما يقتصر على الجوانب القانونية التي تحيط بعلاقات الدول (المعاهدات والاتفاقيات الدولية، المسؤولية الدولية، كيفية تسوية المنازعات الدولية بالطرق القانونية والدبلوماسية، هيكلة المنظمات الدولية ووظائفها وقواعد عملها ...الخ.

3- المنهج الواقعي:

هو منهج على اتصال بالواقع الدولي وأكثر تعبيراً عن أوضاعه، ويعتبر هانز مورغانثو رائدا في استخدام هذا المنهج، والذي يقوم على التحليل بفكرة المصلحة القومية وكذا فكرة القوة، حيث يؤخذ المجتمع الدولي كميدان لصراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها؛ وهو المنهج الذي تأسست عليه تحاليل المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية.

ثانياً: المناهج المعاصرة

1- المنهج النظمي:

يقوم هذا المنهج على تحليل النظام الدولي ومكوناته الفرعية، بيّنه Morton Kaplan في كتابه "النظم وكيفية عملها في السياسة الدولية"، يهدف إلى التوصّل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام Regularities، أو عوامل التوازن والاختلال فيها، من أمثلة هذه النظم: النظم العالمية أو الكونية Global systems، نظام توازن القوى Balance of power، نظام الثنائية القطبية Bipolar system، وكذا نظام تعدد مراكز اتخاذ القرار في السيادة الدولية Polycentrion.

2- منهج التوازن في العلاقات الدولية:

من دعاته جورج ليسكا Georges Liska، يقوم هذا المنهج على تحليل العلاقات الدولية في إطار التوازن الديناميكي ودائم التغير وليس الجامد (الستاتيكي)، حيث يأخذ بالواقع وكذا ديناميكيته أي حالة الاستقرار النسبي المؤقت الذي قد يختلّ تحت تأثير بعض العوامل ممهدا الطريق لظهور توازن مؤقت جديد وهكذا دواليك.

3- منهج اتخاذ القرار:

تهتم هذه المقاربة بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بصانعي السياسة الخارجية عند إصدار قرارات معينة، تأخذ هذه المقاربة برأي ريتشارد سنايدر Snyder، موضوع الدوافع Motivation، تتابع المراحل Sequention، الأطراف المتفاعلة في بيئة قرارية Decisional setting والكثير من المتغيّرات التي تختلف باختلاف الرواد الذين يعتمدون منهج اتخاذ القرار كأساس لفهم طبيعة التفاعلات الدولية.

4- منهج المباريات:

يعد منهج المباريات (أو الألعاب) من أكثر الأساليب المتطورة المستخدمة في مجال التحليل النظري للعلاقات الدولية، وإن كان مستلهما من مناهج الإحصاء الإقتصادي، حيث يقوم على تصور أزمات دولية، حقيقة أو وهمية، وإسناد أدوار معيّنة ومحددة لعدد من الأطراف التي تقوم بتحليل كافة أبعاد الأزمنة وخلق نطاق واسع من البدائل الصالحة لحلها.

5- النمذجة والمحاكاة:

تعد النمذجة إحدى المناهج شائعة الإستخدام في العلاقات الدولية، حيث يعتبر النموذج بناءا مشابها للواقع موجودا بصفة مستقلة، ويستخدم للدلالة على أكثر الجوانب أهمية فيه، حيث نستعين به لتحليل ظاهرة دولية لم نتمكّن من فهمها، بينما المحاكاة هي إعادة إنتاج الظاهرة الدولية بهدف الإمساك بمميّزاتها وخصائصها.

المحور الثالث: النظرية والتنظير في العلاقات الدولية

أولا: العلاقات الدولية في حياتنا اليومية:

يواجه الفكر البشري مجموعة تحديات عميقة لفهم العملية السياسية التي تجري في إطار النظام الدولي، ليس فقط نسبة إلى التشعّب الهائل الذي أضحى يميّز الظواهر الدولية مثل التكامل، الصراع أو الحرب؛ بل أيضاً نسبة إلى مواكبة الاجتهادات النظرية لمثل هذا التطور الحاصل في السلوك الدولي؛ وتتغذى هذه التحديات بتلامس الواقع الحياتي اليومي للأفراد بتفاعلات العلاقات الدولية في الكثير من المظاهر؛ ففي الثلاجة مثلا منتوجات من مختلف أصقاع العالم لعمال مختلفين، تتوقف أوضاعهم الإجتماعية والإقتصادية على مناصب عملهم المتوقفة بدورها على الإستهلاك الذي يسهم فيه "سكان العالم"، وبحيث أن تطور الإعتماد المتبادل والإقتصاد السياسي جعل الدول والبلدات تتنافس أيضا لأجل اجتذاب رؤوس الأموال، كما يشهد العالم يوميا مظاهرات للتعاطف والتضامن وجمع التبرعات ما بين أفراد من جنسيات مختلفة، كما أن تسارع مسار العولمة الثقافية جعل آمال وطموحات الأفراد والجماعات والشعوب متماثلة في كثير من المجالات ما يؤثر بالضرورة على تصوراتهم السياسية والثقافية وينعكس على نوعية المطالب التي يحملونها محليا ودوليا؛ وهكذا فإن تطور الفاعلين في العلاقات الدولية جعلها تبدو قريبة من الفرد أكثر فأكثر.

ثانيا: مفهوم النظرية:

التنظير هو العملية التي يقوم بها الباحث في إطار منسق ومنطقي مع باقي الباحثين ليصل إلى النظرية، وهي تنظيم الأجوبة حول الأسئلة التي تثيرها لظاهرة المدروسة، حيث يرى ستانلي هوفمان في هذا الصدد أن النظرية هي مجموعة من الاقتراحات المترابطة منطقيا تختصر كمّا هائلا من المعطيات.

يرى كينيث والتز (في كتابه السياسة العالمية) أن النظرية تختلف عن كونها مجموعة القوانين التي تحكم الظواهر، حيث أنه في حين تساعد القوانين على تحديد العلاقات والإرتباطات، فإن النظرية تبيّن لماذا تسود تلك العلاقات والإرتباطات.

في حين يرى جيمس دويرتي وروبرت بالتسغراف أن النظرية عملية انتقائية لمجموعة من الظواهر المحدّدة بغية تقديم تفسير عام، حيث تصبح عبارة عن: "تنظيم المعلومات بشكل يمكن معه تقديم أجوبة سليمة لأسئلة تثيرها الظاهرة موضوع الدراسة".

ومن بين التعاريف العامة التي أعطيت للنظرية: "مجموعة مترابطة من المفاهيم والتعريفات والقضايا التي تكون رؤية منظمة للظواهر، عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيّرات بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ بها".

النظرية والمفاهيم الأخرى:

هناك الكثير من المفاهيم اللصيقة بمفهوم النظرية والتي تتقاطع معها في بعض المعاني ذات الدلالة، يمكن إيجاز أبرزها كما يلي:

1- المدخل أو الاقتراب Approach:

هو إطار تحليلي للظواهر، يستخدم للإشارة إلى المعايير المستخدمة في انتقاء الأسئلة واختيار الضوابط أو استبعادها من نطاق البحث، ويعبّر عن اتجاه أو ميل الباحث إلى اختيار مفاهيمي معيّن، فهو يحمل معه خلفيات فكرية وثقافية للمجتمع العلمي الذي ولد فيه.

2- النموذج Model:

هو بناء مشابه للواقع، أداة التمثيل للواقع وإدراكه في بعض جوانبه الأكثر مغزى وأهمية؛ حيث عادة ما يلجأ الباحثون في العلاقات الدولية إلى استخدام النمذجة لمحاولة تفسير الظواهر التي تستعصي عليهم.

3- النموذج المعرفي Paradigm:

يراه طوماس كوهن Thomas Kuhn "مجموعة متألفة منسجمة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتكتيكات والتطبيقات يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معيّن، وتمثّل تقليداً بحثياً كبيراً أو طريقة في التفكير والممارسة".

مثال:

- في التزايد السكاني، يرى مالتوس أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية والغذاء يتزايد بمتتالية عددية، وعلى ذلك وضع سياسات معيّنة.
- أما ماركس، فمنظاره هو قانون الملكية واستغلال فائض القيمة.

ثالثا: التفكير نظريا (علاقة الظاهرة الدولية بالتنظير):

لقد ميّز أرسطو قديماً بين المعرفة والسلوك، وبالتالي طرح المواجهة بين الفكر التأملي الذي يستهدف فهم وإدراك الظاهرة وبين الفكر العملي الذي يختار مساراً محدداً للسلوك في ظلّ ظروف معيّنة؛ فالمنُظّر يسعى إلى وضع نظرية عامة عن طريق المعرفة التجريبية، بينما وعن طريق المعرفة نفسها، يسعى صانع القرار إلى إيجاد الحلول العملية للمشاكل التي يواجهها؛ فهل كان صناع القرار ذوي الخبرة الميدانية الطويلة يمتلكون نظرية في السياسة الدولية ويحاولون تطبيقها؟ أم أنّ سلوكهم مجرّد تقديرات براغماتية؟

يتغذّى هذا الإشكال بين المنظّر والمطبّق في السياسة الدولية بإشكال آخر هو زمانية البحث في السياسة الدولية، والذي شجّع الاهتمام بظواهر دولية سابقة تتوفّر حولها معطيات متراتبة حسب امتدادها الزماني، مما جعل صانع القرار يبتعد عن المطالعة النظرية لأنه لا يحتاجها في المواقف المطروحة عليه لاختلاف الظروف والأبعاد والبيئة والمدخلات ... الخ، وذلك بالرغم من أنها قد تعالج مواضيع تهمّه بالأساس، كالصراع أو الحرب أو السلام، ...الخ.

فبينما يهتم صانع القرار بالمواضيع الآنية التي تحتاج إلى قرار، يتجه البحث التنظيري إلى المواضيع التي تدوم نسبياً في الزمان، والتي تمكّنه من صياغة قوانين عامة ومجردة للسلوك السياسي، فتصبح أولويات المنظّر والمطبّق مختلفة .

وعلى الرغم من إشكالية طبيعة العلاقة بين النظرية الدولية والواقع الدولي، فإن البحوث في الظواهر الدولية لم تفتئ تحاول تطوير أطر لفهم أسباب الأحداث التي تطرأ على العلاقات الدولية يوميا والإجابة على الأسئلة الأساسية في هذا الحقل المعرفي.

والملاحظ أن هذه الإجتهادات أدّت إلى تعدد كبير في النظريات التي تحاول استيعاب الظواهر الدولية، حيث أقنعت العديد منها في التحليل وصمدت أمام كل محاولات التجاوز النظري، مع أنها تخضع لتأويلات مختلفة، وأحيانا يتعارض ويختلف الباحثون حتى في إطار النظرية الواحدة.

لقد اعتبر البعض أنّ تشعب التنظير في العلاقات الدولية ينقص من القيمة المعرفية لهذا المجال المعرفي، وأنه ينقص من إمكانية الوصول إلى بلورة نظرية شاملة في التخصص، بيد أنّ تعدد النظريات يمكننا من رؤية العلاقات الدولية من زوايا مختلفة، يقول ستيفن والت: "لا يمكن لمقاربة وحيدة أن تحيط بفهم كل التعقيد في سياسات العالم المعاصر، وبالتالي يفضل أن نعمل مع مجموعة مختلفة من الأفكار المتنافسة بدلا من معتقد نظري واحد؛ فالتنافس بين النظريات يساعد على كشف نقاط قوتها وضعفها ويحث على تدقيقات متتالية، وكشف الأخطاء حكمة تقليدية".

وتبقى إشكالية الواقع بالفكر في نظرية العلاقات الدولية علاقة (فعل، رد فعل)، ورد الفعل مبني على القدرة على الاستجابة، بحيث جسّد التشعب التنظيري في الفكر الدولي ديناميكية الظواهر السياسية الدولية؛ وتمّ هكذا انتقال الاهتمام من النظرية المعيارية إلى النظرية التجريبية، وأصبح الجيل الحالي من الباحثين يسعى إلى إقامة توازن أفضل لتأكيد ارتباط المشكلات التي تهزّ المجتمع الدولي في عملية تركيبية كبيرة بين الجوانب التي تميّز الظواهر الدولية الحالية والمستقبلية.

رابعا: تطور المقاربات النظرية في معالجة الظواهر الدولية:

لقد بدأت الدراسة العلمية للسياسة الدولية في أعقاب ظهور مدرسة الواقعية السياسية التي حوّلت الاهتمام البحثي من الظاهرة الآنيّة: مثلما دعا إلى ذلك ألفرد زيمرمان وكوينسي رايت وهارول لاسويل، ومن دراسة القانون الدولي و المنظمات الدولية مثلما دعت إليه التيارات المثالية، إلى دراسة الواقع الدولي بإيجابياته وسلبياته وركزت اهتماماتها على دراسة العوامل الفاعلة والأنماط المؤثرة في تحديد سلوك الدول، ولم تصبح المنظمات والمنتديات الدبلوماسية سوى ميدان تفاعل السياسات الخارجية للدول، وقد أدى ذلك إلى ربط العلاقات الدولية بالعلوم السياسية.

حاول رواد الاقتراب السوسيولوجي (ج شوارزنبرغر وكينيث تومبسون ومارسل ميرل) تجاوز المسلمات الواقعية والمثالية عن طريق اعتماد شمولية سوسيولوجيا العلاقات الدولية؛ بينما قدمت الماركسية ومدرسة التبعية اقترابات سوسيو اقتصادية اعتمادا على المادية الجدلية في تفسير الواقع الوطني والدولي.

ثمّ أضافت المدرسة السلوكية الأساليب الكمية إلى الاقترابات السابقة التي اعتبرتها اقترابات كيفية لا تخرج عن الطابع المعياري والتقليدي للمجهود النظري في العلاقات الدولية، وحاولت السلوكية في ثورة معرفية وتشعّب كبير (النظام، صناعة القرار، المحاكاة، الألعاب، المساومة) الاستفادة من نتائج العلوم الطبيعية والعلوم الدقيقة.

ثم جاءت ثورة ما بعد السلوكية لإعادة القيم إلى هذه النزعة في تكميم السياسة الدولية، وإعادة دور الأخلاق والغائية في الحياة الدولية؛ بحيث جدّد المقترب ما بعد السلوكي طرح المواجهة الفكرية بين الدراسات الكمية والدراسات الكيفية وطبيعة العلاقة بينهما، فأسس إلى بروز مقتربات ومجالات بحثية جديدة.

طور كلّ من يورغن هابرماس وهيربرت ماركوز الاقتراب النقدي الرافض للمقاربات المنهجية التقليدية "كتاب المعرفة والمصالح الإنسانية لهابرماس"، واعتبر هذا المقترب المعرفة نتاجا اجتماعياً وتاريخياً لا يُمكنه الانفصال عن سياقه العام، واعتبر أحد روادها

(روبرت كوكس) أن عقلانية الواقعية السياسية ما هي إلا معيارية تستجيب لمصالح طبقات اجتماعية محددة، مستترة لكن تهدف إلى الهيمنة، ويصبو هذا المقترب إلى إقامة تنظيم سياسي دولي جديد قائم على أساس المجتمعات المدنية الوطنية.

أضافت تيارات بعد الحداثية عناصر جديدة لتحليل الظواهر الدولية، حيث حاول كلّ من ديريدا وفوكو وليوطار إحداث ثورة جذرية في الأدوات التحليلية الإبستمولوجية، كالمعرفة، الواقع، الحقيقة، ...الخ، ونظروا إلى نظريات السياسة الدولية كظواهر تستدعي الدراسة لا كتفسيرات للسياسة العالمية، كما حاولت هذه التيارات إدراج عقيدة التناص في فهم السلوك الدولي عن طريق إبراز دور اللغة في فهم العالم الاجتماعي، فهم يعتقدون أن اللغة لا تعكس الواقع، بل الواقع هو الذي يبنى من خلال استعمال اللغة؛ كما أسهمت المقاربة بعد الحداثية والبنيوية في تطوير المناهج التفكيكية والتركيبية لمحاولة تعميق الإدراك حول طبيعة الظاهرة السياسية.

تطويراً للاقترابات النظرية في ثورة ما بعد السلوكية، ونظراً للاتجاه التصاعدي في تعقيدات الظواهر الدولية وبروز اتجاهات نظرية تدعو إلى تحقيق التوازن بين الدراسة الكيفية والدراسة الكمية، انتعش الاهتمامات بمستقبل الظواهر السياسية الدولية في إطار المستقبليات، بالرغم من عدم اتفاق المنظرين حول تصنيفات نظريات العلاقات الدولية ومكانة المستقبليات ضمن هذه النظريات، إلا أنهم يتفقون حول غائية هذا النمط البحثي والمتمثّلة في:

أ- تحديد القيم التي توجه البحث (تفادي الحروب، الرفاه الاجتماعي، الحرية، التوازن البيئي).

ب- اكتشاف أهم الاتجاهات المؤثرة في المستقبل (التطور التكنولوجي، النمو الديمغرافي، انتشار الأسلحة).

ت- تحديد البدائل المستقبلية الممكنة عن طريق الاحتمالات الممكنة.

ث- اختيار البديل الأحسن في سبيل تحقيق المصلحة الوطنية.

ج- تطوير الاستراتيجيات الانتقالية التي تسمح بتحقيق مستقبل أفضل.

خامسا: كيف يتم تطوير الإجابات (روافد التنظير):

يستخدم الباحثون في مجال العلاقات الدولية أثناء سعيهم لصياغة إطار نظري للتحليل ثلاثة روافد رئيسية، أو كما يمكن تسميتها بالأعمدة المعرفية للتنظير:

1- التاريخ:

يقدم التاريخ خلفية حاسمة لدراسة العلاقات الدولية، فقد كانت هذه الأخيرة -وإلى غاية بداية القرن العشرين- تدرّس تحت مظلة التاريخ الدبلوماسي؛ وفي الكثير من الأحيان يتم اكتشاف الإجابات على الأسئلة التي تثيرها ظواهر العلاقات الدولية من التاريخ، ذلك أنّه يبحث في الأسباب والتفسيرات وهو إذّاك يقدّم خدمة جليلة لتفسير العلاقات الدولية واستكشاف عناصر التكرار في ظواهرها.

استندت الكثير من نظريات العلاقات الدولية على التاريخ لاستنباط بعض قواعد السلوك الدولي، فسياسات القوة وتوازن القوى التي تعتبر قوام المقاربة الواقعية ارتكزت أساسا على تفسيرات توسيديدس لحرب البيلوبونيز، لا سيما فهم نظام الحرب الباردة عبر مقاربته بنظام الثنائية القطبية الذي تزعمته اسبرطة وأثينا في اليونان القديمة.

وعلى هذا النحو، ترتكز العديد من النزاعات الدولية على التاريخ لفهم حاضرها وامكانية التنبؤ بمستقبلها، فمثلا لا يمكن فهم حقيقة الصراع العربي الإسرائيلي دون الرجوع إلى تاريخ صراع العرب واليهود على الأرض منذ زمن الكتاب المقدس؛ أيضا أزمة دارفور لها تاريخ من قبل 21 سنة من الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب.

- يجب التعامل بحذر مع التاريخ، فالظروف ليست متشابهة، مثلا المقارنة بين حرب العراق وحرب الفيتنام، أو البلقان (مفاهيم الفتنمة، البلقنة، الأفغنة، العرقنة ...الخ).

2- الفلسفة: تركز الكثير من الفلسفات على الدول وعلى قادتها، والتي هي البناء الأساسي في العلاقات الدولية؛ ومن أمثلة ذلك:

- أفلاطون: في الدولة المثالية يحكم المتفوقون في الفلسفة والحرب (الملوك الفلاسفة) مؤثرا بفكرتين: التحليل الطبقي والتفكير الجدلي (الماركسية والراديكالية)
- أرسطو: درس الأشياء المتماثلة والمختلفة بين الدول عبر تحليل ومقارنة 168 دستورا، واستنتج أن الدول تبرز وتسقط نتاج عوامل داخلية.
- نظرية العقد الإجتماعي عند هوبز ولوك وروسو.
- السلام الدائم عند إيمانويل كانط.

3- المنهج العلمي:

ومفاده محاولة استخدام المناهج العلمية الدقيقة محاكاة للعلوم الدقيقة سعيا للوصول إلى أكثر صدقية وحقيقة في دراسة الظواهر الدولية، مثل دراسة "متلازمة الحرب" عند ديفيد سينغر وميلفين سمول 93 حربا بين 1865-1965 (الحروب التي يزيد عدد ضحاياها عن 1000 قتيل)؛ وقد نمى هذا الإتجاه بشكل كبير مع اجتهادات المدرسة السلوكية بجميع اتجاهاتها، والتي سعت إلى تقليد الأطر المنهجية للعلوم الدقيقة ومحاولة إيجاد بناء نظري قادر على التفسير الموضوعي والحقيقي للظواهر الدولية.

سادسا: صعوبات التنظير في العلاقات الدولية:

يواجه الباحثون في مجال العلاقات الدولية عديد الصعوبات أثناء محاولتهم صياغة نظريات وقوانين، ولعل أهمها:

أ- <u>الظاهرة الدولية وإشكالات التعقيد:</u>

تتركّز تعقيدات الظاهرة الدولية في نقطتين أساسيتين:

أولاً– شمولية أو تخصص العلاقات الدولية:

ففريق من الباحثين (خاصة في مجال التاريخ الدبلوماسي، القانون الدولي، الاتجاه الواقعي) اعتبر العلاقات الدولية نظاماً معرفياً منسجماً، فرأوا بضرورة استقلالية المجالات السياسية لتسهيل دقّة ووضوح الدراسة، بينما اعتبره البعض الآخر علماً بينياً متعدّد الفروع والاختصاصات (خاصة السلوكية، ما بعد السلوكية، الواقعية البنيوية ...)، فرأوا بضرورة الاستعانة بما وصلت إليه اجتهادات العلوم الاجتماعية المختلفة.

في هذا الصدد، يُشير جورج شوارزنبرغر وكوينسي رايت إلى إمكانية أن تصبح العلاقات الدولية مجرّد تجميع غير متجانس لمعارف متناثرة وغير متناسقة، في حين تتجه العلوم الأخرى إلى التفرّع والانقسام والتخصص.

ثانياً– إشكالية مستوى التحليل:

فجلّ نظريات السياسة الدولية تجمع على اعتبار مستوى التحليل مشكلة بحثية في حدّ ذاتها، ما هي مستويات التحليل الممكنة للظاهرة الدولية؟ ماهي علاقة مستوى التحليل بوحدة التحليل؟ هل يُمكن استعمال مستويات تحليل متعددة لفهم ظاهرة دولية واحدة؟

فعلى سبيل المثال، كيف يُمكن تحليل ظاهرة النزاعات العربية – عربية؟ هل تعود إلى طبيعة الأفراد صنّاع القرار؟ أو إلى طبيعة الدول والمجتمعات؟ أم إلى طبيعة المجتمع الدولي؟

هناك عموما ثلاثة مستويات رئيسية للتحليل:

1. مستوى كليّ: يعتمد على تناول الظاهرة السياسية الدولية في إطارها الشمولي، بل يُحاول الانطلاق من البيئة العامة للظاهرة بغرض تفسيرها كالواقعية، النظرية العامة للنظم والأمن الجماعي.

2. مستوى جزئي: يعتمد على البنى الصغرى المشكلة للنظام العالمي في تحليل وتفسير الظواهر الدولية، ويعتقد أنصار هذا الاتجاه أنهم أكثر امبريقية من أنصار الاتجاه الكلي الذي يبقى في نظرهم معيارا استنباطياً.

3. مستوى وسطي: يأخذ بالمسارات بين البنى الصغرى والهياكل العامة في السياسة الدولية، ويحاول التركيز على البيروقراطيات الدولية.

ب- الصعوبات النظرية:

وهي تتعلق أساسا بـــ:

1. مشكلة ترتيب الأولويات، حيث تعتبر عملية ترتيب الأولويات رئيسية في أي محاولة تنظير، بينما لا تبدو العملية بسيطة في مجال العلاقات الدولية، أين يصعب بشكل كبير تحديد العناصر والمتغيرات ذات الأهمية والأولوية مقارنة بأخرى.

2. ديناميكية العلاقات الدولية، أي التغيّر المستمرّ الذي يعيق الإستقراء الجيد والثابت للقضايا والظواهر، حيث أن مسار التنظير يحتاج إلى استقرار نسبي للظواهر يمكّن من استشفاف المتغيرات وترتيبها.

3. صعوبة التنبؤ، فإن كان التنبؤ أحد الأركان الرئيسية لأي عملية تنظيرية، فإنه من الصعوبة بما كان القيام بالتنبؤ في العلاقات الدولية، سيما بعض الظواهر الخطيرة كالأزمات الدولية أو الحروب المفاجئة ...الخ، ويعتبر التفكك المفاجئ للإتحاد السفياتي سابقا وكذا أحداث 11 سبتمبر 2001 وكذا الإحتلال الأمريكي للعراق خير دليل.

4. الأفكار المسبقة؛ حيث يصعب على الباحثين والمهتمين بمجال العلاقات الدولية التخلص من أفكارهم المسبقة حول القضايا والمسائل التي تهم مجتمعاتهم ودولهم

وهويتهم، ذلك أن العالم غير موحّد حضاريا وعقائديا، ولأجل ذلك تختلف براديغمات الناس وزوايا نظرهم للقضايا التي يحملون حولها أحكاما قيمية.

5. النسبية بين الحالات والمتغيّرات؛ إذ يصعب في مجال العلاقات الدولية تكرار نفس الظواهر أو المواقف مع ارتباطها بنفس المتغيّرات، حيث إذا أخذنا الحرب كمثال، قد تكون بسبب إقتصادي في حالة ما بينما تكون بسبب جغرافي في حالة أخرى ... وهكذا.

ت- الصعوبات الموضوعية:

ويمكن تلخيصها في:

1. إغراء الباحث، فالباحثون والمهتمون في مجال العلاقات الدولية يهتمّون دائماً بالتغيرات الحديثة التي تمسّ الحياة الراهنة للأفراد ويرتبط بها مستقبلهم، ينضاف إلى ذلك تركيز وسائل الإعلام على نقل القضايا الراهنة خاصة ما تعلق بالأزمات والنزاعات والحروب، ممّا يسهم أكثر في جذب الباحثين نحو القضايا الحديثة التي قد تكون أقل أهمية نظرية وعلمية من ظواهر مضت ولم تنل القسط الكافي من البحث والتمحيص.

2. عدم ثبات الأوضاع بالقدر الكافي للتأمل والتفسير وبناء الفروض، وهو عنصر مهمّ جدا من زاوية أن علمية استخراج المتغيرات واستنباط الثابت والمتغير تحتاج إلى ثبات واستقرار الأوضاع والمواقف الدولية، وهو الأمر الذي يكاد يكون مستحيلا في العلاقات الدولية؛ فالحديث عن ثبات الأوضاع لايقصد منه سوى ما يكون نسبيا قادرا على تمكين الباحثين من الملاحظة والفهم والربط والإستنتاج.

3. هناك من لا يرى جدوى في التنظير (بسمارك، ديغول، تشرشيل...الخ) ؛ فالنظرية بناء يساعد على فهم الواقع وتبسيطه، ويساهم في ترشيد اتخاذ القرار، بينما نسبة

تسارع الأحداث في العلاقات الدولية لايسمح بالبقاء عند بعض القضايا مقابل قضايا جديدة تبدو أكثر أهمية، وهنا تظهر حاجة صانع القرار إلى اتخاذ قرارات آنية ودقيقة بينما تحتاج الصياغات النظرية إلى فترات أطول، تزول معها حاجة رجال الدولة إلى اتخذ قرار.

سابعا: أهمية التنظير في العلاقات الدولية:

على الرغم من الصعوبات سالفة الذكر، إلا أن للتنظير في العلاقات الدولية أهمية بالغة من عدّة جوانب، لعل أبرزها:

1. أنّه يُضفي نوعاً من الوضوح والعقلانية على العلاقات الدولية، بحيث يتمكّن الملاحظ أو المهتم بمجال العلاقات الدولية من اكتساب رؤية أوضح عن القضايا والظواهر من حيث دوافعها وأسبابها ونتائجها المحتملة وغير ذلك.
2. يوسع من نطاق ومجالات البحث؛ فعملية الربط بين القضايا والمتغيرات والأسباب والدوافع تمكّن دوما من استكشاف علاقات سببية تثير مواضيع جديدة قد لا تبدو في الوهلة الأولي ذات علاقة بالظاهرة موضوع الدراسة.
3. يطوّر أساليب جمع المعلومات والبيانات وترتيبها وتمحيصها، ذلك أنّ السعي الحثيث والمستمر لبناء قوالب نظرية صالحة لتفسير العلاقات الدولية يمكّن من تطوير المناهج والأساليب عبر اكتشاف مواطن النقص في بعضها والحاجة لجوانب أخرى في بعضها الآخر.
4. يعتمد على الخبرة والاختبار، وهو عامل ذو حدّين يستند إلى علاقة الباحث بصانع القرار وأهدافهما المتباينة.

ثامنا: انتقادات التنظير في العلاقات الدولية:

لم تسلم اجتهادات التنظير في العلاقات الدولية من النقد، فقد أعيب عليها الكثير من الأشياء، لعلّ أبرزها:

1. كون لغة المنظرين تخاطب فئة خاصة وبلغة خاصة؛ حيث يصعب استخدامها لتبسيط الظواهر الدولية.

2. أن اجتهادات التنظير في العلاقات الدولية لم تتمكّن من إقامة نظرية شمولية باستطاعتها تفسير جميع الظواهر الدولية، حيث لا تبدو منها أي جدوى.

3. أنّ المنظرين أساؤوا فهم العلاقات الدولية نتيجة عجزهم عن فهم العالم الدولي، ذلك أن أغلبهم لم يكونوا صناع قرار، ولم يتمكّنوا من الإمساك بتشابك الظواهر الدولية وتعقيداتها، وعدم إدراكهم هذا يعيقهم عن صياغة بناءات نظرية.

4. أن النظرية في العلاقات الدولية بقيت بعيدة عن الواقع، لأنها تبسط الظاهر لخدمة وضع معيّن أو لطرف ما.

تاسعا: تصنيفات نظرية العلاقات الدولية:

لا تنتظم نظريات العلاقات الدولية وفق تصنيف موحد بشكل مرجعا لدراستها وتناولها كإطار معرفي، وإنما تختلف وفق المعايير المستعملة في التصنيف، أي المتغيرات المعتمدة لدى الباحث عند تناول هذه النظريات بالشرح والتحليل؛ حيث يطرح موضوع تقسيم الاتجاهات والمدارس التقليدية في تحليل مادة العلاقات الدولية مجموعة من الإشكالات المنهجية المتعلقة بـ:

- ما أساس التصنيف.
- بعض النظريات التي تسمى تقليدية لا تزال تمارس تأثيرا لليوم.
- موضوعية التصنيف: لمذا يتم تغييب بعض المدارس.

لأجل ذلك يمكن إيجاد عديد التصنيفات وفق المتغيرات التالية:

1- اعتماداً على البراديغم: وتنتج جملة نظريات وحدوية، وهي التي تعتقد بوحدوية الفاعل في العلاقات الدولية، من ضمنها المدرسة الواقعية، والواقعية التقليدية الجديدة، والنيوواقعية وكذا مختلف النظريات المتفرعة عنها، كالتكامل والاندماج والاعتماد المتبادل والنظام وصناعة القرار ...الخ.

2- اعتمادا على المقاربات البحثية وتنصرف إلى ستة أشكال من النظريات:

- المقاربة الغروسيوسية: نظريات القانون الدولي العام وتوازن القوى.
- المقارنة الهوبزية: دراسة الجغرافيا السياسية التقليدية والمدرسة الواقعية.
- المقاربة الكانطية: نظرية الليبرالية المثالية.
- مقاربة لوك–سميث: كل نظريات الليبرالية المنفعية ونظريات العبر وطنية.
- المقاربة الماركسية والماركسية الجديدة، نظريات الصراع الاجتماعي و... الخ.
- المقاربة البنائية.

3- اعتماداً على متغير الانتماء الحضاري (الوعاء – الأرضية ...).

- نظريات غربية.

- نظريات شرقية.
- نظريات إسلامية.

4- متغير وحدة التحليل:

- نظريات جزئية: التي تعتمد الدولة وما تحتها كمرجع التحليل.
- نظريات كلية: تعتمد شبكة العلاقات الدولية كمرجع للتحليل.
- نظريات وسط الطريق: تحاول دمج المستويين.

5- متغير المداخل المعتمدة (الهدف من النظرية) وينتج عنه:

- نظرية عقلانية (تتبنى المدخل العقلاني) ⟸ جميع النظريات الوضعية وهي تفسيرية.
- نظريات تأويلية (Reflexive) ⟸ النظريات النقدية.
- البنائية كجسر يجمعهما.

6- المتغير التاريخي: بالاعتماد على التسلسل الزمني لظهور النظريات وبيئتها وعلاقتها بالواقع الدولي، أي ربطها بتاريخ العلاقات الدولية: المثالية ثم الواقعية ثم الماركسية ثم الليبرالية ثم الواقعية الجديدة، ثم الليبرالية الجديدة، النقدية الإجتماعية، البنائية، ما بعد الحداثة ...الخ.

وعلى هذا الأساس أيضا يتمّ تنميطها إلى صنفين رئيسيين من النظريات:

تقليدية (معيارية، عامة وفلسفية)	**حديثة**
1. تنطلق من عموميات (مسلمات).	1. تنطلق من الواقع (ما هو كائن).
2. تعتمد على الاستنباط.	2. تعتمد على التجربة.
3. تعتمد على الاستنتاج.	3. تعتمد على الاستقراء.
4. تعطي حكم نتيجة (من الكل إلى الجزء).	4. تعطي حكم عام أو نتيجة تؤدي إلى قانون (من الجزء إلى الكل).

7- المتغير المنهجي (إبستمولوجي): يعتمد على تصنيف النظريات وفق المنهج المعتمد.

- المقاربات المعيارية للعلاقات الدولية (التصور الإسلامي، المثالية، الليبرالية، الليبرالية الجديدة).

- المقاربة الواقعية للعلاقات الدولية (الواقعية الكلاسيكية، الواقعية الجديدة، الواقعية النيوكلاسيكية).
- المقاربة الماركسية (الماركسية الأرثودوكسية – الماركسية الجديدة).
- المقاربات الراديكالية (النقدية – السنوية – ما بعد الحداثة).
- النظرية البنائية.

المحور الثالث: المقاربات المعيارية في تحليل العلاقات الدولية (المثالية، الليبرالية، الليبرالية الجديدة)

يرفض أساتذة العلاقات الدولية الأبرز (وهم غربيون أساسا) تناول المنظور الإسلامي للعلاقات الدولية لاعتبارات ذاتية وأخرى موضوعية، لعل أبرزها:

1. أنّ الإسلام يقدّم تصورا للعلاقات الدولية وليس مدرسة أو نظرية منسقة الأفكار والمناهج والمتغيرات.
2. يميل بعضهم إلى القول بأن التصور الإسلامي لا هو تحليلي ولا هو تفسيري ولا هو وصفي ولا هو استشرافي؛ أي أنه تصوّر قاصر.
3. يرى البعض الآخر أنّ التصور الإسلامي يرتبط حاليا بمنظومة عقائدية وليس بالدولة، التي هي أساس البناء النظري للعلاقات الدولية، حيث يميل التصور الإسلامي لكونه إيديولوجية وليس نظرية معرفية.
4. يميل بعضهم أيضاً إلى اعتبار التصور الإسلامي، تصورا مثاليا يندرج ضمن المدرسة المثالية مثله مثل الكنيسة عند الغرب، لأنه تصور لاهوتي، شمولي مبني على العقيدة والأخلاق، غير أنّ العديد من المفكرين الغربيين أيضا يناقضون هذا الطرح، حيث يعتبرون التصور الإسلامي للعلاقات الدولية تصورا عدائيا، يشجع الحروب ولا يهدف إلى السلام وبذلك يناقض مرتكزات الفكر المثالي.

أوّلا: التصور الإسلامي في العلاقات الدولية:

ينطلق التصور الإسلامي للعلاقات الدولية من رثلاثة كائز أساسية:

1- فكرة الإسلام: والتي هي المنظار الأساسي للعالم الخارجي.

2- فكرة الأخلاق، أو ما يُعرف في عصرنا بالقانون والأعراف الدولية، وتتجسد بالأخصّ بدار العهد.

3- فكرة العالمية: من منطلق طبيعة الديانة الإسلامية التي هي ديانة تخصّ كل البشر لا أمة واحدة، وهو ما ينعكس على المفهوم السياسي للدولة الإسلامية ذات البعد الشمولي.

وعلى أساس هذه المرتكزات تنقسم المجموعة الدولية أو جماعة الأمم إلى ثلاث مجموعات:

1- دار الإسلام:

وهي الدار أو مجموعة الأقاليم التي تدين بالإسلام ويحكم فيها باسمه، وتتوفر فيها الغلبة والقوة للمسلمين، ولم يختلف المفكرون المسلمون في تحديد هذه الدار وتعريفها. يقول الإمام محمد أبو زهرة: "دار الإسلام هي الدولة التي تحكم بسلطان المسلمين، وتكون المنعة والقوة فيها للمسلمين. وهذه الدار يجب على المسلمين القيام بالذود عنها، والجهاد دونها فرض كفاية إذا لم يدخل العدو الديار، فإذا دخل العدو الديار كان الجهاد فرض عين عليهم جميعاً مقاومته ما أمكنتهم الفرصة واستطاعوا إلى ذلك سبيلاً".

2- دار الحرب:

انقسمت آراء الفقهاء المسلمين عند تعريف دار الحرب إلى رأسين أساسيين:

أ- الرأي الأول: يرى أنها الدار التي لا تكون فيها المنعة والسلطان للحكام المسلم، ولا يكون بين هذه الأقاليم أو الدول عهد أو اتفاقية تربطهم بدار الإسلام وتقيّد سلوكهم.

ب- الرأي الثاني: يضيف أنصار هذا الرأي (منهم أبو حنيفة النعمان) مجموعة شروط لتكون هذه الدار دار حرب:

- أن تكون السلطة للحاكم المسلم، حيث لا يستطيع تنفيذ أحكام الشريعة الإسلامية.
- أن يكون الإقليم متاخماً لدار الإسلام، حيث يتوقّع منه الاعتداء عليها.
- ألا يبقى المسلم أو الذمي مقيماً بهذه الأقاليم بالأمان الإسلامي الذي مكّنه من الإقامة فيها.

حيث أن المساس بأمن الرعية المسلمة بهذه الأقاليم ونقض المعاهدات التي ضمنت أمنهم وأمن ممتلكاتهم معياراً رئيسيا لإعلان الحرب.

وبتحقق هذه الشروط تصير دار الحرب مرتبطة بصفة جوهرية بالسلم، حيث أن الاعتداء وخرق المعاهدات يكون هو مبرر الحرب.

3- دار العهد:

وهي مجموعة الأقاليم أو الدول التي لا تخضع لسلطان المسلمين، ولكن لها عهد أو اتفاق مع دار المسلمين تحترمه وتتقيد به، ويُضيف الإمام أبو زهرة أن منظمة الأمم المتحدة تجمع المجتمع الدولي بقانونها ونظامها، وهي قائمة على أساس اتفاقية دولية، فكلّ الدول المنضوية تحت لوائها تندرج ضمن دار العهد لا دار الحرب، ما لم تخالف بنود هذا الاتفاق أو تتحقق فيها شروط دار الحرب.

قد يجد التصور الإسلامي صدى تحليلياً في حالة كون الأمة الإسلامية رقما فاعلاً في العلاقات الدولية، أي بتعبير مدرسة التبعية أن تكون الدول الإسلامية مركزاً وباقي الدول محيطا لهذا المركز، حيث تكون – وفق هذا المنظور – العلاقات الدولية هي التي تربط الأمة الإسلامية بمحيطها الخارجي. أما وأن الحالة اليوم عكسية، فإن التصور الإسلامي يبقى عاجزاً عن تحليل العديد من الظواهر الدولية (الأمن الجماعي، الاندماج الإقليمي، ...)، إلا أنه بمزيد من الاجتهادات الفكرية، قد يساعد على فهم ظواهر وموضوعات دولية أخرى (صدام وحوار الحضارات، الإرهاب الدولي، ...).

ثانيا: المدرسة المثالية:

تمثل المدرسة المثالية اتجاها عريقا في دراسة العلاقات الدولية بشكل عام حيث تجد جذورها في فكر الفلاسفة اليونانيين، كما انتشرت تحليلاتها بكثرة عقب الحرب العالمية الأولى عبر اجتهادات ليونارد وولف Leonard Woolf في 1916 وألفرد زيمرن Alfred Zimern في 1934، لتتأكد بمؤازرة الرئيس الأمريكي وودرو ويلسن Woodrow WILSON لها عبر مبادئه الأربعة عشر المشهورة في أدبيات العلاقات الدولية؛ وهي المرحلة التي شهدت حملة تبسيط السياسة الدولية وجعلها في متناول العامة من الناس، نتيجة ازدياد الشعور العالمي ببشاعة الحرب وحجم دمارها وخرابها، وأن من مسبباتها الأساسية الاتفاقيات الدولية السرية وسياسات بعض الدول والتحالفات التي كانت تعقد آنذاك؛ حيث أراد أنصار هذه المدرسة البرهنة على أنّ عناصر التضامن والمصالح المشتركة بين أطراف اللعبة الدولية أهم من عناصر الشقاق والتناقض.

تمثل المنطلق الأخلاقي الذي انطلقت منه المدرسة في رفض بشاعة الحرب لبناء عالم أفضل وخال من النزاعات، حيث انطلقت من مسلمات فلسفية تفاؤلية حول الطبيعة البشرية تربط الأمن بمفهومي الحرب والسلام، وانصبّت فرضياتها حول مفاهيم وأدوار الفرد والرأي العام والبشرية في صيانة الأمن العالمي؛ إذ اعتبرت أن السلوكات العدوانية المهددة للأمن مصدرها البيئة العدائية، وأن القضاء على ظاهرة الحرب يتم عبر التأثير في هذا المحيط، أي إنشاء منظمات دولية وقانون دولي؛ كما تعتدّ بالفرد كمستوى رئيسي للتحليل من خلال اعتبار الضمير الإنساني حكما أعلى في القضايا الأخلاقية التي تستوعب مفهوم العقلانية، فالمصير الإنساني يستجيب لما يتوصل إليه العقل، ويمكن التأثير على العقل والطبيعة البشرية والرأي العام عبر التركيز على العلم والثقافة والمعرفة، وحيث أن مسلمة انسجام المصالح تقتضي أولوية الأخلاق في العلاقات بين الأفراد وطنيا

ودوليا للتوفيق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وكل هذه المنطلقات الفلسفية تهدف إلى إحلال السلام ونزع مسببات الحرب.

وقد تفرّعت المدرسة المثالية إلى مجالات متعددة كدراسات القانون الدولي والمنظمات الدولية، نزع السلاح، الأمن الدولي، الحكومة العالمية، والنظام الدولي، والتي تهدف في المحصلة إلى إقامة الأمن والسلم بدل الحروب والنزاعات.

حيث برزت إسهامات جيمس برايلي James Leslie Brierly وكلايد إيقلتون Clyde Eagleton وتشارلز فانويك Charles Henry Van Wyck وبيتمان بوتر Pitman B. Potter ولاسا أوبنهايم Lassa Francis Lawrence Oppenheim في القانون الدولي والمنظمات الدولية كسبيل لتنظيم العلاقات السلمية الدولية التي تحفظ أمن الجميع، وهي الإجتهادات التي تعززت بإقامة عصبة الأمم وكذا ميثاق بريان كيلوغ Briand–Kellogg 1928 (معاهدة تجريم الحرب) ومبادئ ويلسون.

كما برزت الإسهامات الفكرية لجيريمي بنتام Jeremy Bentham وجيمس ميل James Mill في التركيز على المقاييس الأخلاقية المطلقة ودور الرأي العام العالمي في صياغة وصيانة السلام العالمي، حيث توصّل إيمانويل كانط Emmanuel KANT وجان جاك روسو Jean–Jacques Rousseau إلى أن الحروب نتيجة إدراك الأفراد الذين يتصرّفون حسب مصلحتهم، أما الحكومات الجمهورية فهي تأخذ بمصالح شعوبها.

كما برزت إسهامات إراسم Érasme de Rotterdam (Desiderius Erasmus Roterodamus) وإيمريك كروشيه Émeric Crucé (Émeric de la Croix)، سولي Maurice de SULLY، بن William PENN، كانط، غرانفيل كلارك grenville clark ولويس شون Louis B. Sohn في بلورة مفهوم الحكومة العالمية، حيث يشتركون في القول بأن إقامة فدرالية عالمية فوق قومية كفيل بإحلال الأمن والسلم

والقضاء على عناصر الفوضى في العالم، لأجل ذلك يعتبر مدخل النظام الدولي عبر رواده جون بورتون John BURTON ومورتن كابلان Morton KAPLAN ومارسيل ميرل Marcel MERLE ويوهان غالتونغ Johan GALTUNG مرحلة انتقالية في سبيل إرساء سلطة دولية موحدة.

وقد شكلت من جهة أخرى فكرة انسجام المصالح harmony of interests بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة أساس اهتمامات آدم سميث الذي دعى إلى تحرير الحواجز الجمركية وعدم تدخل الدولة في الشأن الإقتصادي لأن اليد الخفية هي التي توفق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، وهي الأفكار التي طوّرها أميتاي إيتزيوني Amitai Etzioni ودافيد ميتراني David Mitrany وإرنست هاس Ernst B. Haas وطوماس ريس Thomas Risse وفيرالي Michel Virally في البحث في سبل إيجاد ميكانيزمات وظيفية دولية بنقل الصلاحيات إلى المنظمات الإندماجية والإنتقال من عالم الدول إلى دولة العالم، ويتم عبر تكثيف الروابط والتعاون بين الأمم بغية الإنقاص التدريجي من سيادة الدول ومنه القضاء التدريجي على ظاهرة الصراع بينها، ويتحقق حينذاك الأمن والسلم الدوليين.

ويُمكننا رصد أهم الأسس الفكرية للتيار المثالي فيما يلي:

1. الإنسان خير بطبعه، وسلوكه السيء صادر عن البيئة العدائية التي يعيش فيها وليس الغريزة البشرية.
2. القضاء على ظاهرة الحرب يتمّ عبر التأثير في هذا المحيط، أي عبر إنشاء منظمات وقانون دولي.
3. تركز على الفرد، من حيث أن الضمير الإنساني هو الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية.

4. أولوية الأخلاق في العلاقات بين الأفراد وطنياً ودولياً انطلاقاً من مسلمة انسجام المصالح، حيث أنّ الفرد لما يعمل لمصلحته الخاصة فهو يعمل لمصلحة الجماعة في نفس الوقت.
5. التركيز على العلم والثقافة والمعرفة للتأثير إيجابا على الطبيعة البشرية والرأي العام.
6. ترى مفهوم العقلانية ضمن الأخلاقية، فالمصير الإنساني يستجيب لما يتوصّل إليه العقل لذا تركز على المعرفة.
7. تنصبّ اهتماماتها على هدف السلام ونزع مسببات الحرب، حيث يبقى هدفها النهائي هو القضاء على ظاهرة الحرب.

لقد شكلت المثالية اقترابا أخلاقيا – قانونيا يرمي إلى بناء عالم خال من النزاعات والحروب، نتيجة واقع الحرب العالمية الأولى والرغبة العالمية الجامحة آنذاك في تحقيق السلام؛ وانطلقت من مسلمات فلسفية تفاؤلية للدعوة إلى إقامة مجتمع دولي مستند على القانون والمؤسسات كأسلوب لمنع أو على الأقل ضبط استخدامات القوة سيما العسكرية منها، حيث يبلور المثاليون أسلوب عمل يرتكز على ضرورة تفادي الحرب وحل الخلافات بالطرق السلمية، السياسية والقانونية، لاسيما آلية التحكيم الدولي.

ازدادت الفجوة في ثلاثينيات القرن العشرين بين المدرسة المثالية والواقع السياسي الدولي الذي كان تميّز بالغزو الياباني لمنشوريا عام 1931 والإيطالي لأثيوبيا عام 1935 وصعود النازية في ألمانيا واصطدم بنشوب الحرب العالمية الثانية الذي قلّص من تأثيرها الأكاديمي في تفسير العلاقات الدولية نتيجة فشل نظام عصبة الأمم وانحسار نظام الأمن الجماعي وظهور بعض الانتقادات التي رأت أن الاتجاه المثالي كان يهدف لخدمة أهداف الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى والوضع الدولي الذي أفرزته،

حيث عجزت تحليلاتها في فهم الأسباب التي تدفع بالدول لانتهاج سلوكيات نزاعية أو عدوانية في الكثير من الأحيان.

لكن الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة مثلت فرصة تحليلية للمقاربات المعيارية عن طريق انتعاش التحليل القانوني والسياسي عبر كتابات سول ماندلوفيتز Saul H. Mendlowitz منذ 1991 وريتشارد فلاك richard flak منذ 1995 الذين رأوا أن تحقيق الأمن والسلم الدولين يرتبط بإقامة حكومة عالمية تستند على هيئة الأمم المتحدة والإرتكاز على مفهوم أنسنة الأمن، أي الدفاع مجددا على الفرد كمستوى تحليل للأمن الدولي.

ثالثا: المدرسة الليبرالية:

تأسست المدرسة الليبرالية انطلاقا من فكر سياسي تقليدي يميل إلى المثالية لاعتدادها بالفرد وحقوقه كأساس لتحليل العلاقات الدولية، حيث ترجع أصولها النظرية إلى:

- الفكر التفاؤلي التنويري في القرن الثامن عشر: إذ اعتبر مونتسكيو (1689-1755) أن لا نقصان في طبيعة الإنسان، وإنما تبرز المشاكل في المجتمع المدني المشكّل للدول، إذ أن الحرب نتاج المجتمع وليست صفة وراثية في الأفراد، ويمكن معالجة عيوب المجتمع عبر التعليم الذي يعدّ الأفراد للحياة المدنية، ويمكن تنظيم سلوك الدول حتى في حالات الحرب عبر قانون أممي؛ وقد أقرّ إيمانويل كانط (1724-1804) بصعوبة القضاء على ظاهرة الحرب، لكنه يمكن تجاوز الفوضى الدولية من خلال فكر عالمي كوني مبني على العمل الجماعي (إتحاد دولي) يحافظ على السيادة.
- الليبرالية السياسية والإقتصادية في القرن التاسع عشر: أعادت صياغة عقلانية التنوير بتفضيل الحكم الديمقراطي على الأرستقراطي وتفضيل التجارة الحرة على الكفاية الإقتصادية الوطنية، حيث يمكن ضمان حرية الأفراد وإشباع رغباتهم في ظل نظام رأسمالي، ومن حيث يمكن للتبادل التجاري والفكري أن يخلق إعتمادا متبادلا يرفع كلفة الحرب.
- المثالية الويلسونية في القرن العشرين: سمّيت كذلك لأن الرئيس ويلسن كان واضع ميثاق عصبة الأمم، والذي تمحور في معظمه على فكرة إمكانية منع الحرب والتأسيس لنظام الأمن الجماعي قائم على العمل في المؤسسات الدولية، ما يقود إلى تعزيز دور الأدوات القانونية (الوساطة والتحكيم) وكذا مسارات نزع السلاح في مواجهة المشاكل الدولية، وعلى رأسها ظاهرة الحرب.

ثم تتالت الإضافات النظرية للمقترب الليبرالي، يمكن إيجاز أهمها:

- اعتمد االيبراليون الدوليون ما بين 1920–1930 على التحليل الإمبريقي للوقائع الدولية بالتركيز على شروط التعاون بين المصالح المتضاربة وإمكانيات الحل السلمي للنزاعات الدولية، وحقيقة وجود مجتمع دولي.
- طوّرت المدرسة الإنجليزية المقترب الليبرالي عبر إحداث قطيعة مع التحليلات المعيارية والتركيز على البعد المؤسسي، حيث حافظت على الفهم اللوكي (جون لوك) للفوضى الدولية، ومركزية الدولة في العلاقات الدولية.
- افترض ليبراليو فترة ما بين الحربين (النسخة الثانية من الليبرالية) مثل Alfred ZIMMERN أن تزايد الدول الديمقراطية كفيل بتوسيع منطقة السلام الدولي عبر ضغط الرأي العام والنخب التنويرية بفضل نظام التربية والتعليم؛ إذا توجّه ليبراليو ما بين الحربين إلى ليبرالية تدخلية (شرعنة التدخل الدولي عبر صلاحيات الحكومة العالمية لحفظ الأمن والسلم الدوليين) مقابل الليبرالية التقليدية التي تركز على الإنسجام الطبيعي للمصالح الدولية.
- كما اشتهر ريشارد كوبدن Richard COBDEN بتطوير فرضية أن التبادل الحر وسيلة لضمان السلم العالمي الدائم.

إتفق الليبراليون عموما على محورين بحثيين رئيسيين:

- فكرة التقدّم والإزدهار وما تتطلّبه من التمتّع بنظرة تفاؤلية.
- فكرة التراضي بين الدول والسعي لإقامة السلم.

وقد أثبتت الإجتهادات ضمن المقترب الليبرالي أنها عبارة عن مجموع نظريات أو اتجاهات يمكن وصفها بالمتجانسة، لكن ليست واحدة بالضرورة، حيث يقع اختلاف بينها في:

- تفسير أسباب الحرب.
- أهداف العلاقات الدولية وكيفية بلوغها (السلم أم النظام؟ المبادلات أم الحرب).
- طبيعة لاعلاقات التي ينبغي إقامتها مع الدول غير الديمقراطية.

انطلق الليبراليون من خمسة افتراضات رئيسية تناقض الإفتراضات التي تبناها الواقعيون في تفسير العلاقات الدولية، يمكن إيجازها فيما يلي:

- **الفرضية الأولى:** الدولة القومية ليست الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، حيث أضحت المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية كما الشركات متعددة الجنسيات تحتلّ مكانة لا يستهان بها في التأثير على مجرى الأحداث الدولية، وازدادت أهمية هذه الفواعل في أعقاب نهاية نظام الحرب الباردة.
- **الفرضية الثانية:** يرفض الليبراليون فكرة السلوك الدولي العقلاني الذي تتبناه الدولة وفق المنطق الواقعي، حيث يرون أن القرارات الدولية هي نتيجة مسار من التسويات وسط منافسات وصراعات تتولاها مراكز قرارية متعددة في العالم، وحتى داخل الدولة.
- **الفرضية الثالثة:** فالدولة حسبهم ليست فاعلا موحدا، بل قابلا للتجزئة إلى مراكز متعددة لصناعة القرار لا تعمل بالضرورة من أجل المصلحة العامة، بل تدافع هذه المراكز عن مصالحها المهنية أو الخاصة أيضا.

- **الفرضية الرابعة:** يقرّ الليبراليون بأن الدولة تتصرف بوحي مصلحتها القومية، لكنّهم لا يعرّفونها دوما بالأمن القومي، إذ يمكن إدراج الديمقراطية والإقتصاد والبيئة وحقوق الإنسان كمضامين لتعريف المصلحة القومية، والتي قد تكتسي في مواقف معينة أهمية أكثر من الأمن القومي، فالمصلحة غير ثابتة التعريف حسبهم.
- **الفرضية الخامسة:** يرى الليبراليون أن الدول تسعى إلى الكسب المطلق، وأن العلاقات الدولية في جوهرها مجموعة تفاعلات قد تفضي إلى ربح جميع الأطراف بنسب متباينة.
- **الفرضية السادسة:** ينطلق الليبراليون من نظرة متفائلة للطبيعة البشرية، حيث يفترضون أن الإنسان اجتماعي ومتعاون وليس متسلطا ومحبا للتملك.

اعتبر الليبراليون الحرب خيارا غير عقلاني، غير ضروري وغير مثمر Norman ANGEL ودعوا إلى ضبط العلاقات الدولية عبر ضبط العلاقات التجارية الدولية John HOBSON ومبدأ دعه يعمل دعه يمر، إذ يتحقق الضبط عن طريق حكومة عالمية وظيفتها التحكيم والتنسيق كبنية بين المصالح التجارية وحمايتها.

وانطلقوا من نظام الأمن الجماعي وظاهرة الإعتماد المتبادل لتحليل العلاقات الدولية وتفسير الإتجاه الطبيعي للمجتمع الدولي نحو إقامة حكومة عالمية.

كما لا ترى المدرسة الليبرالية أن الإنسان شرير بطبعه، وإنما ترجع السلوكات السيئة كالظلم والعدوان والحرب إلى المؤسسات الإجتماعية الفاسدة أو غير الملائمة، حيث أن الظواهر الإنسانية السلبية ليست حتمية ولا معطاة طبيعيا، وإنّما يمكن تغييرها أو حتى القضاء عليها عبر العمل الجماعي والإصلاح المؤسسي.

يتم تهميش دور الدولة في المجتمع الليبرالي أين تعمل على تحكيم النزاعات بين الأفراد وتوفير الشروط الضامنة لحقوقهم؛ واتفق الليبراليون مع الواقعيين في توصيف حالة الفوضى الدولية التي لا يرونها غريزة طبيعية، بل عائقا أمام السلام الدولي ونتاج البيئة الدولية التي تستدعي العمل على تنظيمها، واجمع الليبراليون التقليديون على اعتبار غياب الثقة بين الدول سبب حالات اللاأمن في العالم، وأن تحقيق هذا الأمن يمرّ عبر البحث في انسجام المصالح بين الأفراد داخل الدولة، ثم انسجام مصالح الدول الأعضاء في النظام الدولي.

أما بخصوص ظاهرة الأمن الدولي، فقد اقترن المنظور الليبرالي للأمن بكتابات "مايكل دويل" Michael W. Doyle و"بروس راست" Bruce Rust اللذان اعتمدا المتغير الديمقراطي في التحليل الأمني، لأن تكريس أطر السلام الدائم يتوقف حسبهما على نشر وترسيخ الديمقراطية على مستوى بنى النظام الدولي، والتي من شأنها صياغة سياقات ومضامين جديدة للسياسة الدولية قائمة على التعاون وليس حالة الصراع الدائم التي افترضها الواقعيون، ومن هنا تبرز أفكار كانط كمرجعية فكرية لأنصار هذا الاتجاه، لا سيما إمكانية إقامة السلام التي أوردها في كتابه "مشروع السلام" وضمّنها بعض الشروط، مثل بداية تحول الإدراك في الوعي الفردي وإقامة جمهورية دستورية ومعاهدة فيدرالية بين الدول لإنهاء الحرب، وليس الإكتفاء بالسعي لتنظيمها كما نادى بذلك "هوغو غروسيوس" Hugo Grotius .

ويستند التصور الأمني لهذا الاتجاه على فكرة السلم الديمقراطي الكانطية والتي مؤداها أن الدول الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها، وهي الفكرة التي تبناها "وودرو ويلسون" Thomas Woodrow Wilson في مبادئه الأربعة عشر، حيث يفترض هذا الإتجاه أن وجود سند داخلي للسلام وآليات رقابة المجتمع على السياسات الحكومية والتمثيل المتكافئ للمصالح الخاصة والتحمل المشترك للأعباء في تنظيم السياسات، كفيل

أن يؤدي بطريقة حتمية وطبيعية إلى تجنب النزاعات والحروب ومن ثمة تحقيق الأمن العالمي، ويستند مايكل دويل على العناصر الثلاثة ذاتها التي قدمها "كانط" بغية تفسير ميل الديمقراطيات إلى السلام وتحقيق الأمن الدولي وهي: التمثيل الديمقراطي الجمهوري، الالتزام الإيديولوجي لحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية.

انطلق "دويل" مثلما انطلقت كل دراسات السلام الديمقراطي وباقي الإتجاهات الليبرالية من نقد الافتراضات الأساسية للمقاربة الواقعية بالتساؤل عن الخلفيات والدوافع التي تجعل السياسة الدولية خاضعة لمنطق القوة والصراع لتحقيق الأمن، من حيث تعامله مع الفوضى بشكل مطلق مهملا بعض صور التعاون الدولي التي أثبتها الواقع من جهة،كما يقدم من جهة أخرى التفاعلات الدولية بشكل خطي نمطي، دون الإعتداد بالإختلافات الموجودة فعلا بين وحدات النظام الدولي سواء على مستوى الدوافع أو على مستوى البنى أو على مستوى السلوكات؛ ومن هنا جاء تقديم الأسس الكانطية كمعيار جديد لتصنيف الدول نسبة إلى ديمقراطيتها، حيث أن انعدام هذه المعايير في الدول غير الديمقراطية يجعل سلوكها الدولي نزاعيا وميالا إلى العنف والحرب بالشكل الذي يهدد الأمن الدولي والإستقرار العالمي، وتعرّف البيئة الدولية حينذاك بأنها واقعية وفق التصور التقليدي، سمتها الفوضى والصراع.

وتبدأ مقاربة السلم الديمقراطي للأمن من تحديد مصادر التهديد في العوامل المحلية التي لا تساعد على بناء العلاقات التفاوضية بين مكونات المجتمع، على افتراض أن التهديدات الأمنية تكمن في انتشار الفقر والحرمان والتهميش، وكذا التخلف وضعف منظومات التعليم والثقافة، ثم تتطور هذه التهديدات وفق ديناميكيات معينة لتشكّل قضية أمنية دولية، ويتم تجاوز المشكلات الأمنية عبر المداخل الإقتصادية والسياسية بدل القوة والإكراه، وكذا عن طريق نشر الديمقراطية لتفضيل الحلول السلمية للنزاعات.

كما تنصبّ اهتمامات الليبرالية في اتجاه آخر على الاقتصاد السياسي الدولي وفرضياته كنوع من صور التعاون الدولي الهادفة إلى التقليل من الفوضى في السياسة الدولية، والتي تدحض المسلمات الفوضوية للواقعية.

أما المنظور الليبرالي البنيوي فيرتكز على العلاقات بين الدولة والمجتمع وأثرها على السياسة العالمية كمحاولة للتجاوز الإبستمولوجي للمسلمات الواقعية، حيث تفيد دراسة العلاقات بين الدولة والمجتمع كما قدمها الليبراليون في تقديم أدوات تحليلية مغايرة لتلك التي استخدمتها الواقعية التقليدية والجديدة معا، عبر إيلاء الأهمية لمتغير النظام السياسي الداخلي ومدى تحصينه وفق الشروط الديمقراطية كبديل لمتغير القوة الذي يحرك استراتيجيات الدول بما فيها الديمقراطية.

ويقوم هذا المنظور على ثلاثة افتراضات:

- الأفراد والجماعات في المجتمع الوطني وعبر الدولي هم الفواعل الأساسية في السياسة الدولية.
- لا تمثل المؤسسات السياسية بما فيها الدولة–الأمة مصالح كل أطياف المجتمع الخاضع لسلطتها بالضرورة.
- تتحدد طبيعة وشكل أهداف الدولة وخياراتها بحسب سلوكها الخارجي الذي يعتبر معيارا لمستويات النزاع والتعاون الدولي.

وهو ما يبرر اختلاف النماذج التفسيرية الليبرالية في تحليل ظاهرتي الصراع والتعاون الدوليين، استنادا إلى الجوانب التي يعتمدها كل نموذج في دراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع؛ فكثيرا ما تفسر العلاقات بين الدول استنادا إلى تحالفاتها الاستراتيجية أكثر من الإعتداد بحالة التجانس الديمقراطي، وبالمقابل قد تشهد العلاقات الدولية حالات انعدام الحرب بين الدول المتباينة ديمقراطيا، دون نفي الإعتقاد بتطور السياسة الدولية

عبر تسوية الدول الديمقراطية لخلافاتها دون اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية أو التهديد بها.

ويطرح "بروس راست" نموذجين لتفسير الحالة الأمنية على المستوى الداخلي وانعكاس ذلك على المستوى الدولي، وهما:

النموذج الثقافي المعياري:

ويقوم على مبدأ عدم استخدام العنف في حل الصراعات الداخلية والدولية، ويفترض صانع القرار ضمنه أن نظيره في دولة أخرى سيسلك نفس النهج.

النموذج الهيكلي المؤسساتي:

ويرتكز على أنظمة الضوابط والتوازن في إبطال قرارات اللجوء إلى القوة والعنف، لأن صنّاع القرار في الديمقراطيات بحاجة لدعم شعوبهم قبل اتخاذهم أي قرار.

ثم نجح اتجاه الليبرالية المؤسساتية المنتشر عقب نهاية الحرب الباردة في تفسير عديد الظواهر الأمنية الجديدة، عن طريق الإرتكاز على دور المؤسسات الوطنية والدولية لهيكلة الأمن الدولي، وذاعت تأثيراته بعدما تمكّن من اقناع الإدارة الأمريكية تحت رئاسة بيل كلينتون Bill Clinton بضرورة توسيع حلف شمال الأطلسي؛ ويقوم هذا الإتجاه على أربع افتراضات رئيسية:

- تبني استراتيجيات التقريب بين الدول للتقليل من الحدة الصراعية للعلاقات الدولية.
- مأسسة الأمن تفيد دعم التعاون الدولي والتقليل من مخاطر الخداع.
- تشجيع المقاربات المشتركة والكلانية للأمن عن طريق دولة القانون المبنية على المؤسسات.
- نشر ثقافة "التراضي الليبرالي" لحل الصراعات الدولية عن طريق نشر الديمقراطية.

رابعا: الليبرالية الجديدة:

طرحت فترة ما بين الحربين العالميتين، وبشاعة الحرب العالمية الثانية تحديا فكريا كبيرا للإفتراضات الليبرالية، لاسيما حول الطبيعة الخيرة للإنسان ومدى فعالية نظام الأمن الجماعي، ينضاف إلى ذلك انتعاش صدقية المقاربة الواقعية ونظام توازن القوى كمانع لوقوع الحرب.

وللتصدي لهذه التحديات النظرية، أنعش الليبراليون الجدد المقاربة الليبرالية في نسختها الثالثة عبر سؤال مركزي: لماذا تتعاون الدول معظم الوقت وحتى في ظل فوضى دولية؟ واعتمد روبرت أكسلورد Robert Axelord وروبرت كيوهان Robert Keohane على لعبة مأزق السجين لتفسير التعاون المتبادل في بيئة فوضوية لا توجد فيها سلطة عليا تنظّم هذا التعاون.

كما عمل Andrew MORAVCSIK على إعادة بناء مفاهيم المدرسة منذ نهاية الحرب الباردة عبر إعادة النظر في الإفتراضات الفردانية للفلسفة الليبرالية، ومحاولة صياغة نظرية امبريقية بافتراضات استنتاجية مطابقة لمعايير العلوم الإجتماعية الوضعية، وقادرة على مقارعة واقعية Kenneth WALTZ الجديدة.

بينما اشتغلت المدرسة الإنجليزية (Hadley BULL) على أسباب إخفاقات عصبة الأمم والأمم المتحدة، وتوصّلت إلى أن المجتمع الدولي فوضوي (سبق G.Lowes DICKINSON إلى الفكرة) لكن ليس وفق المنطق الهوبزي، إذ يجب العمل على تنظيمه وخلق مجتمع دولي حقيقي (وفق منطق لوك).

استفادت المقاربة الليبرالية الجديدة أيضا من أفكار بوزان النقدية في المدرسة الإنجليزية، حيث يتم اعتبار الفرد وأيضا الجماعات والهويات هي الفواعل العقلانية

الجديرة بالدراسة، وما الدولة إلا وسيلة فقط للتعبير عن مصالح الأفراد على الساحة الدولية.

استلهمت الليبرالية الجديدة أسسها من الواقعية والليبرالية كنظريتين تستندان لأسس عقلانية وتعطيان تفسيرات مادية للقوة، وتتعاملان مع قضايا ومشاكل الوضع القائم وبشكل خاص قضايا الأمن والصراع والتعاون؛ حيث تنطلق من انتقاد التصور الواقعي الدّولاتي للأمن الدولي الذي يهمل دور المؤسسات الدولية في التقليل من حدّة النزاعات والحروب الدولية، وتراها تعبيرا طبيعيا عن السلوكات السياسية للدول ضمن نظام دولي فوضوي، وأن تحالف الدول أو تصارعها ينعكس في مداه بالضرورة على وظائف تلك المؤسسات الدولية؛ وهي إذّاك تؤكد على أن المؤسسات تؤدي دورا جوهريا في تحقيق الأمن الدولي وتعزيز الأمن الداخلي، عبر ما أصبحت تتمتع به من صلاحيات وآليات تسمح لها بإدارة بعض الجوانب في المسائل الداخلية نتاج تحولات السياسة العالمية الكابحة لسيادة الدول المطلقة.

تطورت أفكار المدرسة الليبرالية الجديدة في مجال الأمن منذ ظهور الإعتماد المتبادل وتنامي التهديدات غير العسكرية للأمن والقوة على السواء، حيث برزت اجتهادات روبرت كيوهان Robert Keohane حول دور المؤسسات الدولية في التقريب بين الدول وزرع الثقة فيما بينها، ودور ريشارد روزكرانس Richard Rosecrance في تطوير فرضية الدولة التجارية والإفتراضية نسبة إلى درجة الإعتماد المتبادل، ومايكل دويل Michael Doyle في تطوير فكرة السلم الديمقراطي، وجيمس روزنو James Rosenau في تفكيك البناء الوستفالي لفهم عناصر الفوضى والإضطراب في العلاقات الدولية؛ بينما مثّل جوزيف ناي Josef Nye باستحداثه مفهوم القوة الناعمة خط الوسط بين الواقعية والليبرالية، حيث عمل كما ستانلي هوفمان Stanley Hoffman على بروز ما عرف بتيار الواقعية الليبرالية، عن طريق اشتغالهما على إمكانيات تحقيق الأهداف

الأمريكية عن طريق الجذب والإقناع بدل التهديد والإكراه، أي التركيز على جاذبية الأفكار والقيم لتحقيق الأمن.

وتركز الليبرالية البنيوية في هذا الصدد بزعامة دانيال دودني Daniel Deudney على خصوصيات نظام الأحادية القطبية في التفاعل مع مختلف المؤسسات الدولية، وهيكلة الخلافات الدولية عبر المؤسسات الدولية لتفادي المواجهة المباشرة، بينما برزت اجتهادات جون إيكنبيري John Ikenberry في التركيز على "مبدأ النظام الدستوري" في تقليص الطموحات التدخلية للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الأمن عبر استقراء تاريخ العلاقات بين الدول الغربية، والتي تدل على هيمنة نموذج شبكة العنكبوت المؤسسية اقتصاديا وسياسيا وأمنيا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

فموضوع الأمن بالنسبة لليبرالية الجديدة ينصرف إلى البحث عن كيفية تعزيز وتشجيع التعاون في نظام دولي يتسم بالفوضى والتنافس المستمر بين الدول، والأولوية في أهداف الدولة للأمن القومي والرخاء الاقتصادي؛ فبينما تؤكد الواقعية الجديدة على قضايا الأمن القومي والقوة العسكرية والبقاء القومي للدولة كقضايا لا يمكن التفريط فيها أو تقديم أية قضايا عليها في الأهمية وتسميها قضايا السياسة العليا، نجد أن الليبرالية الجديدة تؤكد أن التعاون الدولي أقرب إلى التحقيق في القضايا والمجالات الاقتصادية أكثر منها في الجوانب العسكرية.

وهي الأفكار التي عزّزت اعتبار نظرية "السلم الديمقراطي" أساس الفكر الليبرالي لبناء جماعة أمنية، على أساس أن الأنظمة الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض لاشتراكها في بعض القيم، سيما أيضا في ظل محاولات تجاوز دور الدولة كفاعل أمني وحيد؛ حيث استند "تين ديم" على فكرة السلم الديمقراطي كبند رئيسي للفكر الليبرالي على المستوى الدولي، وقام بجمع وتلخيص معاني الوحدات التي ترتبط بموضوع الأمن

الجماعي ولخّص محددات السلم وأسباب الحرب لدى المفكرين الليبراليين وفق مستويات ووحدات التحليل كما يوضّحه الجدول التالي:

الشكل 01: محددات السلم وأسباب الحرب لدى المفكرين الليبراليين وفق مستويات ووحدات التحليل.

صور الليبرالية	أهم الرواد	أسباب النزاع	محددات السلم
الصورة الأولى (الطبيعة الإنسانية)	"ريتشارد كوبدن" (منتصف القرن 19)	التدخلات من قبل الحكومات المحلية وعدم الاستقرار الدولي في النظام الطبيعي.	الحرية الفردية. حرية التجارة. الرخاء الاقتصادي، الاعتماد المتبادل.
الصورة الثانية (الدولة)	"وودر ويلسن" (بداية القرن 20)	الطبيعة غير الديمقراطية للسياسة الدولية خاصة السياسة الخارجية وتوازن القوى.	الاستقلال الذاتي الوطني. الحكومات المفتوحة المنسجمة للرأي العام، الأمن الجماعي.
الصورة الثالثة (بنية النظام)	"هوبسون" (بداية القرن 20)	نظام توازن القوى.	الحكومة العالمية مع قوى للوساطة وفرض القرارات.

وقد تعزز هذا الطرح الليبرالي المؤسساتي مع نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوروبي خصوصا واستمرار توجهه التكاملي المؤسسي، وحلف شمال الأطلسي NATO في تطوير النظم الأمنية المستقرة، وتوسعه المتواصل رغم انتفاء الأسباب الاستراتيجية لوجوده؛ كما برز تيار ضمن الاتجاه الليبرالي المؤسساتي بين جماعة من الأكاديميين من أمثال "تيموتي دن" Timothy Dunne يعتقدون من خلاله بأن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص تحقيق الأمن مستقبلا بشكل لم يسبق له مثيل، فقد شهدت العلاقات الدولية تحولات هامة في نهاية القرن العشرين تساهم في تقليص المنافسة الأمنية التقليدية بين الدول والتي تسببت تاريخيا في حروب مستمرة وصراع دائم.

قادت هذه النجاحات لليبرالية الجديدة بعض المفكرين وعلى رأسهم فرانسيس فوكوياما (في نظرية نهاية التاريخ) إلى القول بانتصار الليبرالية الدولية على جميع المقاربات النظرية الأخرى، حيث دافع على إمكانية عولمة الديمقراطية الليبرالية كشكل نهائي للحكامة العالمية؛ واستدل جون مولر بالرفض العالمي لظواهر العبودية والمبارزة للبرهنة على تنامي مركز الأخلاقيات في السياسة الدولية، والتوجه التدريجي نحو بغض ورفض الحرب.

المحور الرابع: المنظور الواقعي للعلاقات الدولية (الواقعية الكلاسيكية، الواقعية الجديدة، الواقعية الكلاسيكية الجديدة)

أوّلا: الواقعية الكلاسيكية:

يُقصد بالواقعية الكلاسيكية (التقليدية) ذلك الإتجاه النظري الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية كردّ فعل أساسي على المدرسة المثالية، فجاءت لتحلّل ما هو قائم وليس ما ينبغي أن يكون، لتدرس أساساً سياسات القوة والحرب والنزاعات؛ أسبابها ودوافعها.

من أهمّ من ساهم في صقل الفلسفة والمدرسة الواقعية، المؤرخ الإغريقي فوتيرايوس، توسيديدس، الفيلسوف الهندي كوتيليا ثمّ ماكيافيلي وهوبز.

1- مسلمات المدرسة:

1. لا يُمكن للسياسة أن تحدد بالأخلاق، بل بالعكس يقول ميكيافيلي أن الأخلاقية هي نتاج القوة؛ كما قام جون بودان وتوماس هوبز نظرياً بفصل الأخلاق عن السياسة.
2. النظرية السياسية نتاج الممارسة وفهم الماضي، يقول سبينوزا بأنّ السياسيين ساعدوا على فهم السياسة وشرحها أكثر من المنظرين.
3. القول بوجود معايير ثابتة تحدد السلوك الدول، لا يُمكن الرهان على المعرفة والعلم لتغيير هذه المعايير، ولا لتغيير الطبيعة البشرية والتأثير في الرأي العام.
4. أساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة سواء قبيلة أو عشيرة أو دولة – مدينة أو إمبراطورية – أو دولة قومية كما هو الحال في وقتنا، وتجعل ندرة الموارد في العالم الأفراد يتواجهون ضمن الجماعة وليس كأفراد، ومن ثمة لا يوجد انسجام في المصالح، بل صراع على المصلحة.

5. الدولة فاعل أساسي في العلاقات الدولية ووحيد، فكما عند هيغل يعتبر الواقعيون الدولة حقيقة موضوعية ذات وجود منفصل عن شخصية مواطنيها، تنشئ أخلاقياتها وتعمل على الحفاظ على بقائها وكيانها؛ فإذا كان الفرد مستعداً أخلاقياً للتضحية بذاته دفاعا عن مبدإ أخلاقي، فالدولة لا يُمكن لها تقديم موقف أخلاقي على حساب عمل ناجح.

6. النظام الدولي غاية وليس واقعاً ملموساً نتاج غياب سلطة مركزية تحتكر القوة، فالعلاقات الدولية فوضوية، والأخلاق والقانون الدولي تأثيرهما محدود جداً. والأساس في العلاقات الدولية هو القوة، وهكذا فإن كل الدول أعداء محتملين إن لم يكونوا فعليين نظراً للصراع على القوة كغاية ووسيلة في نفس الوقت، أما علاقات التحالف والصداقة فهي ناتجة عن التقاء المصالح؛ مثلما يقول السياسي البريطاني ديزرائيلي: "لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل مصلحة دائمة".

7. بخصوص النزاع الدولي والطبيعة البشرية هناك اتجاهان:

أ- اتجاه ينطلق من نظرة هوبز ويمثله مورغنتاو وكينيث والتز: الطبيعة البشرية تحكمها غريزة القوة وهي غريزة حيوانية تتمثّل في حبّ السيطرة والهيمنة، وتزداد هذه العدوانية عند الانتقال من الفرد إلى الدولة نظراً لتوفّر الإمكانات المتاحة.

ب- اتجاه ينطلق من نظرة لوك ويمثّله هدلي بول ومارتن رايت: يرى أن الطبيعة البشرية ليست عدوانية بفعل غريزة حيوانية متأصّلة في الإنسان، لكن البحث عن الأمن هو المحرّك في البحث عن القوة، فانعدام الأمن في النظام الدولي الفوضوي يجعل الدول تسعى دوماً لاكتساب القوة ودعم أمنها وهو في نفس الوقت إنقاص لأمن الدول الأخرى وهكذا ندخل في حلقة مغلقة من الصراع على القوة والسعي للأمن.

2- بعض مفكري المدرسة:

1- هانز مورغنتاو: ويعتبر أبرز أساتذة المدرسة وواضع أسسها، اهتم بالواقعية السياسية ووضع أسسها النظرية في كتابه "السياسة بين الأمم: صراع من أجل القوة والمصلحة"؛ حيث حافظ على النسق التقليدي للفلسفة الواقعية (توسديدس وأغسطين وهوبز) في تفسير العلاقات الدولية كعلاقات قوة، معتمدا على مستويات التحليل الثلاث:

أ- أنانية الفرد ونضاله للحفاظ على نفسه.

ب- الإستقلال الذاتي للدولة الموحدة المنخرطة في صراعات سلطة باستمرار لأجل حماية مصالحها الوطنية.

ج- استمرار الصراع الدولي في عالم تسوده الفوضى وغير خاضع لسلطة عليا.

2- رينولد نيبور Reynold Neibur: تركّزت اسهاماته على ميزان القوى.

3- نيكولا سبيكمان: ركّز على الجيو بوليتيكس ومحددات سياسة الدول، وكذا على ميزان القوى.

4- فريديريك شومان: ركّز على ميزان القوى وربطه بالنزاعات الدولية ودوره في حفظ الأمن.

5- جورج كينان: درس الطبيعة العنيفة للبشر، ويعتبر أن التفاوض الثقافي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي أساس النزاعات الدولية.

6- هنري كيسنجر: يعدّ أبرز الواقعيين المعاصرين درس النظام الدولي ومختلف نماذجه التاريخية وسياسات توازن القوى.

7- ريمون آرون: درس القوة من حيث هي وسيلة وليس هدف، وعدوانية الإنسان حسبه ليس مردّها طبيعته، بل رغبة في تحقيق أهداف أخرى من وراء الحرب أو العنف.

8- ستانلي هوفمان: تركّزت إسهاماته في دارسة ظاهرة القوة والمجتمع الدولي وظاهرة السلطة داخلياً وخارجياً.

3- أدوات التحليل:

1- مفهوم القوة:

يرى بعض أساتذة العلاقات الدولية أن القوة في العلاقات الدولية هي مثل النقود في السوق، أي التعبير الحقيقي لمالكها؛ إن القوة السياسية Political power التي تعنيها النظرية الواقعية هي "مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة، وهي بذلك لا يُمكن أن تكون مرادفاً للعنف بأشكاله المادية والعسكرية، وإنما هي أوسع نطاقاً من ذلك بكثير. فهي النتاج النهائي في لحظة ما، لعدد كبير من المتغيرات المادية غير المادية والتفاعل الذي يتمّ بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدّد في النهاية حجم قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدّد إمكانياتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول".

وهكذا يرى مورغنتاو أن السياسة الدولية ككل هي صراع من أجل القوة، والسلوك الذي يحركه حافز الحصول على المزيد من القوة بكل الوسائل المتاحة، ويتمّ التنافس الدولي دون ضوابط محددة لعدم وجود سلطة دولية تحتكر شرعياً القوة أو تحدد كيفيات وحدود التنافس عليها، والقوانين الدولية والأعراف الدولية قليلة التأثير.

وهكذا كان عامل القوة هو المحدد الرئيسي لسلوك الوحدات السياسية على أشكالها التاريخية (دولة – قبيلة)، (دولة – مدينة)، (المجتمع الصيني القديم) ...

هل القوة هدف أم وسيلة؟ ولماذا نمتلك القوة؟

القوة بحسب المدرسة الواقعية هدف ووسيلة في نفس الوقت، فالدول تعمل على دعم مركزها الدولي عن طريق السعي إلى القوة، ولما تصل إلى مستوى معيّن من القوة تحاول التأثير في المحيط الدولي وفق إمكانياتها وهو ما يزيد من قوتها وهكذا دواليك لتصبح القوة في آن واحد هدفاً ووسيلة. ⇐ ارجع إلى الربط بين القوة وأهداف السياسة الخارجية عند أرنولد وولفرز. (يقول نيكولا سبيكمان: القوة هي القدرة القصوى على شنّ الحرب).

وهكذا فإن الدول تمتلك القوة لهدفين أساسيين:

1. أهداف مثالية: حفظ السلام العالمي – العدالة العالمية ...الخ. (وليس قبل الحرب العالمية الأولى).
2. أهداف متعلّقة بمصلحتها القومية.

2- المصلحة القومية:

سنة 1951 صدر لمورغنتاو كتاب: "في الدفاع عن المصلحة القومية، رؤية نقدية للسياسة الخارجية الأمريكية"، كما صدر لجورج كينان كتاب: "الديبلوماسية الأمريكية".

وقد مثّل هذين المؤلفين بداية المواجهة بين التيار النفعي المصلحي والتيار الأخلاقي في السياسة الخارجية الأمريكية.

يقول هانز مورغنتاو: "إنّ رجال السياسة يفكّرون ويعملون بوحي المصلحة".

ويقول هنري كيسنجر: "إنّ السياسة الخارجية الأمريكية براغماتية، فهي سياسة تمليها المصلحة الأمريكية".

وفق المدرسة الواقعية، فإنّ المصلحة القومية هي المقياس الدائم الذي يُمكن على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي، فالسعي نحو تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي والمستمر لسياستها الخارجية.

يصنّف توماس روبنسون أشكال ومعاني المصلحة القومية عند مورغنتاو على النحو التالي:

1- المصالح الأولية: تشمل الحفاظ على السلامة الإقليمية والهوية السياسية والثقافية وحمايتها ضد الاعتداءات الخارجية بأيّ شكلٍ من الأشكال.

2- المصالح الثانوية: تساهم في الفئة الأولى دون أن تنتمي إليها مباشرة مثلاً حماية الجالية المهاجرة.

3- المصالح الدائمة: وهي مصالح ثابتة نسبياً في الزمن، ويمكن أن تزول مع مرور الوقت لكن ببطئ.

4- المصالح المتغيّرة: مرتبطة بفئة معينة، قطاع من المسؤولين، مجموعة مصالح، جماعة ضاغطة، قطاع من الرأي العام في فترة معيّنة، مثلاً أزمة خارجية.

5- المصالح العامة: تشمل المبادئ أو التوجهات الرئيسية في السياسة الخارجية لدولة معيّنة.

6- المصالح الخاصة: تنبع من المصالح العامة وتكون محددة زمانا ومكانا، مثلاً الحياد في التوازن الإقليمي.

كما تنقسم المصالح الدولية إلى:

- المصالح المتطابقة: وهي مصالح تجمع بين دولتين أو أكثر، من بين المصالح التي سبق ذكرها.
- المصالح المتكاملة: وهي مصالح مختلفة، لكنها تؤدي في الغالب إلى التقاء المصالح في نقطة معيّنة.
- المصالح المتناقضة: وتكون فيها مصلحة دولة (أ) مناقضة لمصلحة دولة (ب) في قضية معيّنة وفي زمنٍ معيّن.

3- سياسات الأمن:

يمثّل أمن الوحدة السياسية جوهر مصلحتها القومية، فهو سلامتها وبقاؤها القومي وتحقيق ذلك يتطلّب السعي لاكتساب القوة، فالمفاهيم عند الواقعيين متكاملة ومتداخلة.

يقول ريتشتاين: "الواقعية الأمريكية هي على الدوام مذهب يتعلّق بالأقوياء وبأمنهم، وهي أيضاً دائماً مذهب يعتبر أمراً ثابتاً أولوية السياسة الخارجية وتفوق مشكلة الأمن الذي ينظر إليه بمفهوم القوة وفق صياغات أحادية المعنى".

وهكذا، فإن البحث عن الأمن هو الدافع إلى اكتساب القوة، وهو المحدد الرئيسي لمفهوم المصلحة القومية، كما تكون العامل الأساسي في بناء الأحلاف العسكرية الدولية، وتتجلّى مكانة مفهوم الأمن في تحليلات الواقعيين عند الواقعيين الجدد أكثر من الواقعيين التقليديين.

4- ميزان القوة:

يستند مبدأ توازن القوى (Balance of power) على ركيزتين أساسيتين:

أ- أن الدول الأطراف في تجمعات ومحاور القوى المتضادة يجمعها هدف واحد، هو الإبقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوى، وردع أيّ عدوان أو إخلال بهذا التوازن.

ب- في أيّ أزمة أو موقف دولي، فإنّ التوازن الدولي يتحقق عن طريق قدرة نظام توازن القوى على توليد ضغوط متعادلة ومتعاكسة، وبالتالي تفادي اختلال النظام ومن ثمّ الحفاظ على التوزيع القائم للقوة.

وقد شكل مفهوم توازن القوى أساس سياسة الإحتواء الأمريكية، حيث عمد جورج كينان (أحد أبرز مهندسيها) إلى منع توسع القوة السفياتية إلى مناطق أبعد من الحدود المباشرة المشكّلة لمجال التأثير الأساسي (أوربا الشرقية) عبر موازنة مباشرة بين القوتين الأمريكية والسفياتية؛ بينما شجّع هنري كيسنجر توازن القوى الواقعي التقليدي عبر دعم القوى الأضعف كالصين وباكستان لممارسة القوة ضد الإتحاد السفياتي ومعادلة قوة الهند المتزايدة كحليف للمعسكر الشرقي آنذاك.

يميّز إرنست هاس ومارتن وايت فئات مختلفة لمعاني ميزان القوة:

1- معاني وصفية:

- وصف أي توزيع للقوة كيف ما كان.
- توزان بين أطراف مختلفة ← يقول هارولد لاسويل: لا يوجد توازن مطلق، هناك محاولة فقط.

2- معاني دعائية:

- محاولة هيمنة (أشار إليها نيكولاس سبيكمان)
- الدلالة على الإستقرار والسلم.

3- للدلالة على السلوكية الدولية:

- الدلالة على عدم الاستقرار والحرب.
- وصف مركز الدولة من حيث قوتها في النظام الدولي.

4- معاني تحليلية:

- قانون تاريخي عام يعتبر الصراع ظاهرة طبيعية، لذلك فتحالف القوى المحافظة أو المكسرة للوضع القائم يخلق ميزاناً للقوى، ليس بالضرورة متوازناً (فريديريك شومان).
- دليل لصناعة القرار، باعتماد العقلانية ودقة ملاحظة تطور القوى الدولية، على ذلك تتم عملية بناء الأحلاف، أو تبني مقاربات ديبلوماسية أو استراتيجية في السياسة الخارجية.

وتتمثّل وسائل تحقيق مبدأ توزان القوى في:

1- سياسة فرّق تسد Divide and rule:

هدفها المحافظة على الانقسام والشقاق لإضعاف القوى الداخلية للدول المتضادة، وإحداث الثغرات التي تمكّن الدولة من الحفاظ على توزيع القوة، أحسن مثال هو حالة الوطن العربي، تشجيع بريطانيا لقيام محاور عربية متصارعة (سوريا الكبرى، حلف بغداد)، بين مؤيّد لهذه الأحلاف ومعارض لها، بين ثوري ومعتدل، ثمّ إقامة جامعة الدول العربية تكريساً لهذا الانقسام.

2- سياسة التعويضات (Compensation): والمقصود بها غالباً التعويضات الإقليمية، تقسيم مناطق نفوذ إقليمية ← الدولة الثمانية بين فرنسا وبريطانيا (اتفاقية سايس بيكو)، اتفاقية برلين سنة 1889 لتقسيم مناطق النفوذ في إفريقيا بين القوى الأوروبية.

3- التسلح ونزع السلاح: التسلح مبني على محاولة حفاظ الدولة على مركزها الدولي، وهو ما خلق جو عدم الأمن وعدم الاستقرار، وبالتالي الإخلال المستمرّ لتوازن القوى، وهو ما أدى إلى تبنّي أسلوب نزع السلاح أو الرقابة على التسلّح Arms control بالرغم من صعوبتها.

4- التحالفات: يقول مورغنتاو: "إن الدول عندما تقرّر الدخول أطرافاً في تحالفات دولية فهي تفعل ذلك ليس عن مبدأ، وإنما تحت ضغط المواقف والضرورات"، فأساس بناء التحالفات هو المصلحة القومية المشتركة، والتي تحاول إما الحفاظ على التوزيع القائم للقوة أو تغييره.

5- سياسة المناطق العازلة (Buffer zones): تمثل عادة دولا ضعيفة تستعمل كمنطقة فاصلة لتقليل الاحتكاك أو التصادم، وترجع قدرة هذه الدول في الحفاظ على كيانها في طبيعة توازن القوى. فإنّ ضمّ أي دولة لها يؤدي إلى إخلال التوازن، ومن ثمّ يكون هذا العمل ذو بعدٍ دولي ومصدر نزاع متعدد الأطراف.

6- التدخل (Intervention): والهدف من هذا العمل هو التدخل في الشؤون الداخلية لضمان وجود نظام سياسي موالٍ لها في الحكم، هنالك شكلين للتدخل:

أ- التدخل الدفاعي (Defensive intervention): مضمونه التدخل لحفظ سلامة النظام الموالي للقوى الكبرى، في حالة ما إذا كان هذا النظام السياسي مهدداً بالتغيير (تدخل بريطانيا في العراق عام 1941 لسحق ثورة رشيد عالي الكيلاني واستعادة حكومة نوري السعيد).

ب- التدخل الهجومي (Offensive intervention): وهو العمل على إسقاط حكم معيّن وتغييره كأداة لتبديل توازن القوى القائم في اتجاه أكثر تلاؤماً مع مصالح الدولة التي تمارس هذا التدخل.

ثانيا: الواقعية الجديدة:

تأسست المقاربة الواقعية الجديدة من مسلمتين رئيسيتين:

- ازدياد درجة الصراع الأمني حتى في وضعية اللاحرب، الأمر الذي يجعل إمكانية قيام الحروب احتمالا قائما على الدوام.
- قصور الأطر التعاونية الدولية وتراجعها مقابل نزوع الدول لانتهاج السياسات المستمدة للقوة.

وأخذت بناءا على هاذين العنصرين منهجية بنيوية لتفسير سعي الدولة الحثيث لتحقيق الأمن نسبة لاستعدادها الدائم للحرب، وركزت على بنية النظام الدولي في تحليل السياسات الأمنية القائمة، وعمدت أيضا إلى توجيه البحوث الأمنية للظروف والمعطيات النسقية التي تتشكل على ضوئها المعضلة الأمنية.

حيث يمكن القول أن الأمن هو الهدف الأسمى الذي يصبو إلى تحقيقه الواقعيون الجدد في تنظيرهم للعلاقات الدولية، في إطار تجديد الواقعية التقليدية التي تستهدف دراسة القوة بوصفها العامل الحاسم في السلوك الإنساني.

واجه الواقعيون التقليديون تحديات نظرية كثيرة من طرف المقاربات المنافسة، فقد اتهمت الواقعية التقليدية بكونها خطابا إيديولوجيا أكثر من نظرية علمية، إذ كيف يمكن ربط القوة برؤى فلسفية تستند إلى الغريزة العدوانية والشريرة للطبيعة البشرية في ظل وجود فترات زمنية طويلة عرفت حالة السلم؟

يرى كينيث والتز Kenneth Neal Waltz في كتابه نظرية السياسة الدولية (الذي اعتبره الواقعيون الجدد أول نظرية في المجال) أن العلاقات الدولية بحاجة إلى نظرية، حيث اهتمت الواقعية الجديدة بتفسير العلاقات الدولية في إطار البناء الوستفالي للعالم، أي منذ 1648 إلى الآن، وقادته محاولة الإجابة على تحديات الواقعية الكلاسيكية إلى اعتبار بنية النظام الدولي الثابت عوض الطبيعة الإنسانية، وأن بنية النظام الدولي تتحدد بوجود أو غياب سلطة ناظمة وبتوزيع القدرات بين الدول في إطار هذا النظام؛ حيث يتصف النظام بالفوضى في حالة الثنائية القطبية (اسبرطا/أثينا بداية حرب البيلوبونيز وكذا الولايات المتحدة/الإتحاد السفياتي في ذروة الحرب الباردة) أو تعدد الأقطاب (أوربا في 1914) وتتحدد حينذاك نتائج السياسة الدولية تبعا لبنية النظام وليس الخصائص الفردية للدول؛ بينما يميل النظام إلى تعطيل الفوضى في حال الأحادية القطبية حيث تسقط حتمية الحروب.

كما يرون أن الدولة العقلانية هي التي تسعى إلى القوة عندما يكون الهدف الأمني قد تحقق، كما يعتبر جون مارشايمر(John J. Mearsheimer) أن الدول تستهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من الأهداف الأمنية دون المساس بهدف زيادة وتدعيم قوتها العسكرية، نتاج حالات اللاأمن المنبثقة من الفوضى التي تتميّز لها البيئة الدولية،

كما ذهب البعض من الواقعيين الجدد مثل روبرت روتشس Robert Rauchhaus إلى أن بعض الدول لا تتأثر بضغوطات البيئة العالمية، لكن في المقابل تربط نفسها بتحديد قوة قدراتها ونظامها الداخلي وتصورها لما يتهددها، فترتبط بهذه الصورة التحديات الأمنية بمشاكل التنمية؛ بينما لاحظ شارل كيغلي Charles W. Kegley قصور أفكار الواقعية أمام التهديدات الأمنية الجديدة غير العسكرية بالضرورة، الأمر الذي يدفع إلى الاهتمام بكل من الأمنين الداخلي والخارجي المتداخلين وبضرورة وضع إجراءات غير عسكرية، حيث لم يعد الأمن مسألة دفاع استراتيجية كما يرى المنظور التقليدي؛ ويؤكد باري بوزان Barry Buzan في السياق ذاته على ضرورة توسيع مفهوم الأمن إلى خارج إطار القضايا العسكرية، رغم إقراره بأن الأمن يعني في جوهره بقاء الدولة، حيث يعرّف الأمن السياسي باستقرار مؤسسات الدولة ونظامها الحكومي، بينما يرتبط الأمن الاقتصادي بالوصول إلى الموارد والأسواق والأموال للإبقاء على مستوى دائم من الرفاه والقوة، في حين يتعلق الأمن البيئي بالمحافظة على المحيطات الحيوية المحلية والدولية كدعم للنشاط الإنساني، وهي كلها أنشطة مرتبطة بالدولة وإن اعتدّت بمستويات أخرى.

تتردد الدول في التعاون إذا كان توزيع المكاسب غير متساو، إذ يعتمد بقاء الدول في نظام توازن القوى على امتلاكها قوة أكبر من المنافسين، وهكذا ينظر دوما للقوة كمحصلة نسبية بناءا على تحصيل المكاسب؛ يضاف إلى ذلك أن سعي الدولة العقلانية المحفزة بمصالحها الخاصة لتعظيم المكاسب يدفعها للخداع، سيما في المجالات التي لا يستقر فيها توازن القوى كثيرا كالمجال العسكري.

دفع إبقاء الدولة في صلب التحليل الأمني بروبرت كوكس Robert Cox إلى القول بأن الواقعية الجديدة في جوهرها هي محاولة لتنظيم أفكار الواقعية التقليدية من أجل جعلها في إطار نظري متماسك وقوي، وهو ما ذهب إليه جوزيف ناي Joseph S.

Nye الذي اعتبر أنّ أعمال كينيث والتز هي تنظيم وهيكلة للواقعية، وليست نظرية جديدة.

وينقسم الواقعيون الجدد في نظرتهم لطبيعة الأمن الدولي وإدراكاته من طرف صناع القرار إلى تيارين رئيسيين:

- **تيار هجومي** يمثله مارشايمر وروبرت جيبلين Robert Gilpin ويرى صعوبة توفير الأمن في النظام الدولي نتاج عدم تأكد الدول من نوايا بعضها البعض بشكل مطلق، وأن الحرب وإن كانت مكلفة في المدى الآني أو المتوسط فإنها يحدث أن تعود بمكاسب ضخمة في المستوى البعيد وإن كان في سبيل تحسين السمعة مثلا، وأن القوة وسيلة ذات أهمية قصوى لتعظيم المكاسب سيما في ظل نمذجة العلاقات الدولية كلعبة صفرية؛ حيث يرون على عكس الواقعيين أن الغزو مربح، وأنه على الدولة اتباع سياسات توسعية لإكراه الخصوم الفعليين والمحتملين على التعاون.
- **تيار دفاعي** من أمثال كينيث والتز وجوزيف غريكو Joseph M. Grieco، ويعتقد بتوفر الأمن رغم الفوضى التي يتميز بها النظام الدولي، وينظرون إليه كلعبة صفرية مع تفاؤلهم لوضع حد لوقوع الحروب وأن القوة وسيلة لتحقيق الأهداف الضرورية التي ترتبط في المحصلة بالأمن؛ حيث جادل الدفاعيون أن عددا قليلا جدا من الحروب انتهت لصالح الدول التي بدأتها.

تعتبر الواقعية الدفاعية تفاؤلية لأنها تؤمن بإمكانية تفادي الصراع وتسعى إلى الأمن النسبي وليس المطلق، حيث يرى أساتذتها من أمثال ستيفن والت Stephen Walt وجاك سنايدر Jack Snyder وستيفن فان إيفرا Stephen Van Evera وجيفري تاليافيرو Jeffrey Taliafrro أن اتباع استراتيجيات حذرة (سياسات الكبح) كفيل بتحقيق الأمن، كما يرون أن الأوضاع الدفاعية المعتدلة للدول تفضي إلى تعزيز الثقة بين الدول،

ويتم هذا المسار عبر الإعتماد على تطوير العناصر البنيوية في النظام الدولي مثل العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية والمؤسسات الدولية، وكذا التكنولوجيا والمذاهب العسكرية التي تعززت بفعل العامل النووي، ودور التحالفات الإستراتيجية.

وتسعى الدول نتاج ذلك إلى تحقيق الأمن قبل القوة، إذ يساعد تعزيز الثقة على تقليص حدة المأزق الأمني، وهو ما يقود في المحصلة إلى الإنتقال من مفهوم توازن القوى إلى توازن التهديد كانشغال أمني رئيسي.

بينما برز اتجاه ثالث في المقاربة الواقعية الجديدة عرف ب "**الواقعية التعاونية**"، حيث يرى أنصاره أن استراتيجيات التعاون الأمني كفيلة بتقليص أخطاء إدراكات وحسابات الدول، بحيث يركزون على البحث في المصالح والأرباح المشتركة، فقد استند كل من جوزيف غريكو وشارلز غلازر Charles Glazer على مسارات مراقبة التسلح كوسيلة لإدراة التنافس الإستراتيجي وليس تقليصه، وتندرج الإتفاقات الرسمية ومؤسسات أنظمة الأمن ضمن هذا الإطار الذي يسمونه الفوضى الناضجة.

ويمكن القول عموما أن الواقعية الجديدة لا تعتبر الدولة المرجعية الوحيدة للدراسات الدولية، إذ قد تؤخذ المرجعية النظرية من المجتمع أو الجماعة أو المؤسسة، ورغم ذلك لايزال بقاء الدولة والمحافظة على استقرارها جوهرا لسياسات الأمن رغم انتشار المقاربة الهادفة لتوسيع مفهوم الأمن، خاصة في ظل عالم لايزال يتسم بالفوضى وتتضارب فيه مصالح الدول مؤدية في الأخير لاستمرار حالة المأزق الأمني؛ حيث أن جل منظري الواقعية الجديدة لا يقرون بالتهديدات الداخلية غير العسكرية، والتي لا تشكل تهديدا لاستقرار النظام وبقاء الدولة، مثل الأزمات الاقتصادية وتدهور البيئة التي أصبحت خطرا على سيادة الدول بحسب تعبير "هـ.فيو"، ولقد دفع إبقاء المحاولات التوسيعية لمفهوم الأمن على الدولة كوحدة التحليل الأولية والمرجعية الرئيسية للدراسات الأمنية، بالعديد من

الباحثين أمثال كانت كروز Kent Cruz و"كان بوث" إلى السعي لوضع معرفة نقدية أكثر راديكالية.

ثالثا: الواقعية الكلاسيكية الجديدة:

تعتبر الواقعية التقليدية الجديدة مدرسة فرعية من المقاربة الواقعية، حاولت احتضان التنوّع الذي لحق بالمقاربة خاصة مع تفرّع الإجتهادات الواقعية الجديدة بدلا من إنكارها، وعملت هذه المدرسة على مشاركة فكرتين مركزيتين:

- التركيز على تفسير معضلات أو أحداث دولية معيّنة.
- استعادة الأفكار الواقعية المهمّة التي أغفلتها الواقعية الجديدة في سياق هوسها بوضع نظرية واقعية شاملة للسياسة الدولية.

حيث انتشرت خلال فترة التسعينات الكتابات التي تحاول إعادة استكشاف المنظور الواقعي والعناصر التحليلية التي همّشها كينيث والتز في الواقعية الكلاسيكية متأثرا بجاذبية التحليل النسقي، وكان الهدف الرئيسي بالنسبة لكل من غيديون روز Gideon Rose وفريد زكريا Fareed Zakaria وويليام وولفورث William Wohlforth هو الإعتداد بالسلوكات الخارجية الملموسة للدول عند تحليل الوحدة السياسية، وليس النتائج المتكرّرة التي تفرزها هذه السياسات الخارجية على صعيد تحليل النظام الدولي (كهدف لتحليلات الواقيين الجدد)؛ ولأجل ذلك حاولوا الجمع بين الصرامة النظرية للمسلمات البنيوية عند الواقعيين الجدد والدقة التاريخية لفرضيات الواقعيين التقليديين.

ركّز أنصار الواقعية التقليدية الجديدة (المعروفة أيضا بواقعية مركزية الدولة) على صناع القرار وإدراكاتهم والمؤسسات والعوامل المحلية لتفسير السلوك الهجومي الهيمني أو الدفاعي للدول، واهتموا بالقرارات ما بين الدول لاعتقادهم أن الدول لا تسعى لامتلاك القوة بالضرورة، بل تعمل كذلك على اختيار الوقت المناسب والأساليب المثالية حسب الخيارات المتاحة ودعم المؤسسات السياسية لتحقيق الأمن، وهو ما يتيح بروز مواجهة

أمنية عالمية جديدة بين دول مفترسة ودول محافظة، أو ما يسمية راندال ويبلر "الذئاب والخراف".

يستشهد الواقعيون التقليديون الجدد بتوسيديس في كون "الأقوياء يفعلون ما يريدون، بينما يقبل الضعفاء ما لديهم"، ولأجل ذلك يتفقون مع الواقعيين الجدد في التأكيد على أن نطاق وطموح سياسة خارجية لدولة ما يتوقّفان أساسا على قوتها المادية النسبية، كما يتفقون مع الواقعيين التقليديين في اعتبار تأثير قدرات القوى على السلوك الخارجي غير مباشر ومعقّد ومرتبط بمجموعة من المتغيرات الوسيطة والتي بالفاعل (الدولة) في حد ذاته، كإدراكات صناع القرار وعلاقة مؤسسات الدولة بالمجتمع المدني ...الخ.

ويعتبر الواقعيون التقليديون الجدد الدول وحدات متمايزة وظيفيا، ويرون في الفوضى التي تميّز العلاقات الدولية معطى "مبهم" وبحكم الواقع معطى "بسيط ومتساهل"، ولأجل ذلك يطرحون فرضيتهم: "**إذا كان السلوك الخارجي بعيد المدى لدولة ما يستجيب لحوافز العامل النسقي الرئيسي ممثّلا في توزيع القوة المادية بين الدول، فإن القرارات والأفعال الخارجية على المدى القريب تتقلّب بشكل معتبر بسبب العوامل المتعلّقة بالسياسة الداخلية، بدءا من إدراكات وحسابات صناع القرار وقدرة السلطات الحكومية على استخلاص موارد المجتمع المدني لتوجيهها صوب السياسة الخارجية**"

ويأمل الواقعيون التقليديون الجدد بذلك الوصول إلى نظرية تراكمية للسياسة الخارجية، قادرة على تفسير تغيّرات السياسة الخارجية لدولة ما عبر الزمان، أو السياسات الخارجية لمجموعة دول تواجه نفس الرهانات الخارجية.

تقويم المدرسة الواقعية:

على الرغم من الإسهام العلمي الكبير الذي أعطته المدرسة الواقعية إلا أنها تعرّضت لمجموعة من الانتقادات:

1- أدوات تحليلها فضفاضة:

فقد أخفقت المدرسة في وضع تعريف دقيق للمفاهيم المختلفة:

القوة: هل هي نتاج سياسي Political outcome؟ أم مجرد أداة؟ أم دافع محرك Motivation؟

مورغنتاو يميل إلى الطرح الأخير، وهذه المفاهيم كلها كانت حاضرة في التعريفات الواقعية، إلا أنّ التداخل بينهما بقي غامضاً حتى كان الاتجاه إلى دمجها في مفهوم عام.

المصلحة القومية: تتحدد وفق المدرسة الواقعية وفق القوة لا غير، لكنها هدف صعب التحديد، فالمصلحة القومية قد تتحدد وفق جماعات ضاغطة أو وفق إدراك صانع القرار ...الخ.

2- ضبابية الطرح في السياسة الخارجية:

تقوم المدرسة الواقعية بتفسير السياسة الخارجية على أساس القوة والمصلحة القومية وسياسات الأمن، وهي بذلك منفصلة عن السياسة الداخلية والخارجية للدول، لأنّ السلطة السياسية محكومة في خياراتها الخارجية بأوضاعها الداخلية.

3- الطرح الفلسفي استاتيكي (جامد):

فالنظام الدولي غير متغيّر بحسب المنظور الواقعي، محكوم دائماً بالصراع الدائم والمستمر على القوة، لا يهتمّ بدراسة الظواهر الجديدة كالاندماج الدولي ودور الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية.

4- الطرح الفلسفي للمدرسة (محافظ):

فهي قائمة على أساس السعي الغريزي للإنسان لامتلاك القوة، ونوزعه الفطري للحرب والعدوان، وهي أوضاع سادت أوربا في عصور معيّنة، ومع صعوبة الحكم على هذه الافتراضات الفلسفية، فإنّ افتراضاتها التي تتناولها كمسلمات تقضي على كلّ رغبة في التغيير. فبحسب إدوارد كار، فإنّ كلّ فكر سياسي يستدعي وجود هدف محدد وقاعدة عمل، نزوع عاطفي وأحكام أخلاقية.

5- الخطاب الواقعي خطاب إيديولوجي:

فالمدرسة الواقعية تمثل التيار النظري الذي قامت عليه السياسة الخارجية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية، وهي تحمل في طياتها بذور الهيمنة الأمريكية على العالم.

- على الرغم من محاولات الحفاظ على تماسك المنظور الواقعي، إلا أن هناك فروق تحليلية تفضي إلى واقعيات متعددة وليس واقعية واحدة.

المحور الخامس: الإتجاه الماركسي في العلاقات الدولية (النظرية الماركسية الأرثودوكسية، الماركسية الجديدة):

أوّلا: الماركسية الأورثودوكسية:

يعتقد الكثير من أساتذة العلاقات الدولية أنّه ليس ثمة مدرسة أو نظرية ماركسية محددة المعالم في العلاقات الدولية، وأنّ اهتماماتها انصبت بالأساس على المجتمعات الوطنية، فمن ضمن جميع مقاربات العلاقات الدولية، هي المقاربة الوحيدة التي تستمد اسمها من فيلسوف واحد "كارل ماركس"، ويستطرد مارتن رايت أنه لا ماركس ولا لينين ولا ستالين قدموا مساهمة في الفلسفة السياسية الدولية، وعلى لسانه تتلخص النظرة للماركسية كإيديولوجية سياسية صالحة لتعبئة الشعوب والمؤسسات للثورة.

لكنّ لينين أكّد في كتابه Œuvres أنه: "لا توجد فكرة أكبر خطأ وأشدّ ضررا من الفكرة المتمثلة في فصل السياسة الداخلية عن السياسة الخارجية"، وأن الرؤية الماركسية رؤية شاملة للعالم، لا تنفي التحليل الديالكتيكي للمشاكل الاجتماعية على المستوى العالمي (يا عمّال العالم اتحدوا)، الأمر الذي أكده ماركس في خطابه الإفتتاحي للجمعية العالمية للعمال في 1864، الذي أكد فيه على الطابع الشمولي والعالمي لعملية تحرّر وانعتاق العمال.

كما أنه تجدر الإشارة إلى أن ماركس وإينجلز تناولا مواضيع كثيرة كالإعتماد المتبادل قبل أن تصبح حجر الزاوية في تحليلات ليبرالية ما بين الحربين، ورفض مركزية الدولة في تحليل السياسة العالمية، وهي الأفكار التي جادل بها كيوهان وناي وبورتون في الحوار النظري الثالث، منتعشين أيضا بتحليلات مدرسة التبعية بخصوص الإعتماد المتبادل اللامتكافئ.

ينطلق كارل ماركس من تحديد عناصر الصراع داخل الدولة بالإستناد إلى التغيّر الإقتصادي والصراع الطبقي، حيث نشأت الرأسمالية الأوربية في القرن التاسع عشر من رحم النظام الإقطاعي الأسبق، لتجسّد سيطرة المصالح الخاصة على السوق والعمل، ولتدفع إلى سعي الطبقات المسيطر عليها (العمال/البروليتاريا) إلى السعي للتحرر، والدخول في صراع يفضي إلى ولادة النظام الإشتراكي؛ وقد قام بذلك بتغيير مستوى تحليل العلاقات الدولية من الدولة عند الواقعيين أو الفرد عند الليبراليين، إلى مستوى مرجعي جديد هو "الطبقة".

تفسر الماركسية العلاقات الدولية باستخدام منهج تاريخي حتمي يختلف عن الإستخدام الواقعي والليبرالي، ففي حين تستند المدرستين على التاريخ لحصد معطيات تفيد في إطلاق تعميمات نظرية، يرى الماركسيون (الراديكاليون/الثوريون) أن التحليل التاريخي جوهري وضروري، ويفيد في تتبع تطوّر عملية الإنتاج ونماذج العلاقات الإجتماعية وأثرها على السلطة، أي صراع الطبقات كمحرّك للتاريخ؛ والغاية النهائية من هذا الإستخدام هي إقامة مجتمع مثالي خال من العيوب والنزاعات في كنف المجتمع الشيوعي.

كما يرتكز التحليل الماركسي على الإقتصاد كعامل مفسّر لجميع الظواهر الأخرى، ففي حين ترى الليبرالية أن الإقتصاد أحد العناصر المفسرة للتعاون الدولي (الإعتماد المتبادل) وفي حين ترتكز الواقعية على العوامل الإقتصادية كأحد عوامل قوة الدولة وعناصر بنية النظام الدولي، يقول الماركسيون بحتمية الإقتصاد في تفسير جميع الظواهر الإنسانية (المدرسة النسوية الثورية ترجع اضطهاد النساء إلى طبيعة النظام الرأسمالي الإستغلالي).

وهكذا لا يكون المجتمع الدولي سوى انعكاس لواقع الدولة التي هي ممثل لطبقة اجتماعية سائدة، فالحروب والنزاعات الدولية ما هي في الواقع إلا نتاج التنافس بين هذه الطبقات الحاكمة، فالطبقة الرأسمالية المسيطرة على الدولة الرأسمالية تدخل في منافسة

ونزاعات مثيلاتها للسيطرة على مصالح اقتصادية ومادية خارج حدودها؛ ويشكّل هذا المنظار الاقتصادي صلب الرؤية الماركسية للعلاقات الدولية، حيث ارتكز جون هوبسون (1858–1940) على بنية النظام العالمي الهرمية والناتجة عن الإمبريالية في تفسير التوسع، الذي هو برأيه ناجم عن ثلاثة شروط: فائض الإنتاج في السلع والخدمات، تدني إستهلاك الطبقات الكادحة نتاج انخفاظ قدراتها الشرائية، والتوفير المفرط للطبقات الغنية؛ وهي المشكلات التي دفعت الدول المتطورة إلى التوسع خارجيا (الإستعمار)، وأفضت هذه الإمبريالية إلى المنافسة بين البلدان المتطورة عوض تحسين أوضاع العمال (تنافس توازن القوى عند الواقعيين).

وتنتقد الماركسية "الإمبريالية كمرحلة عليا للرأسمالية" (كتاب لينين)، وتعزي إليها السبب في الحربين العالميتين ومختلف النزاعات والحروب في العالم، كما ساهمت كتابات رودلف هالفيردينغ Rudolf HILFERDING وروزا لوكسومبورغ Rosa LUXEMBURG ونيكولاس بوخارين Nicolas BUKHARINE وحتى ليبرالية جون هوبسون، في تركيز لينين على الإمبريالية –كمرحلة عليا حتمية للتطوّر الرأسمالي– تقود للإستعمار والتوسع، واعتبار الرأسمالية نظاما غير عقلاني ومحفوفا بالمخاطر، يقوّي التطور اللامتكافئ بين العالم المتطوّر والعالم النامي، ويحدّ من خيارات الضعفاء أمام التقنيات الإقتصادية للإستغلال والسيطرة والإضطهاد، وأنه نظام يتغذّى بالأزمات والنزاعات باستمرار.

لا مناص من استيلاء البروليتاريا على السلطة في إطار وطني أوّلاً، ويتحقّق الاندماج الدولي عن طريق توحيد أساليب ووسائل النضال والصراع من أجل السلطة، والتي هي محصلة الصراع من أجل ملكية وسائل الإنتاج. وتحقيق السلم الدولي يتمّ عن طريق القضاء على الصراع داخل الأمة، فعند زوال العداء الطبقي داخل الأمة، يزول بين الأمم.

ثانيا: الماركسية الجديدة:

تميّز منتصف القرن العشرين بتنامي عدد الدول في العالم على إثر موجة التحرر من الاستعمار، وكانت هذه الدول معادية إلى حد ما للإمبريالية الاستعمارية، ولم يكن مفهوم الصراع الطبقي ووسائل الإنتاج كافيين لتفسير هذه الظاهرة التحررية، فحصل تطوير نوعي للنظرية الماركسية على يد مجموعة أساتذة من أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا: راوول بريبيش Raoul PREBISCH وإينزو فاليتو Enzo FALETTO سمير أمين، إيمانويل فاليرشتاين، غاندر فرانك، فرناندو كاردوزو Fernando Henrique CARDOSO، يوهان غالتونغ...الخ، مؤسسين لمدرسة التبعية (Dependency) أو الماركسية الجديدة.

تخلّت الماركسية الجديدة عن الرؤية الكلاسيكية للتوسع الإستعماري للرأسمالية كدافع للوحدة العالمية، وانطلقت من رؤية بوخارين للإقتصاد العالمي، أين توجد المدينة (الدول الصناعية) في مواجهة ضد الريف (المناطق الزراعية)، أي اللامساواة في التنمية بين الدول الصناعية والدول الزراعية (فكرة المركز والمحيط)؛ حيث توسّع عالم الإقتصاد الأرجنتيني راوول بريبيش في تفسير تقسيم دول العالم إلى دول مركز ودول محيط بالنظر إلى تفاوت مستويات التنمية، معتمدا أيضا على دراسة التخلف ومحاولا تقديم حلول عملية.

يقول أنطونيو بكسيوتو (Antonio Pexioto): "لا يكون بلد ما تابعاً لأنه بحاجة إلى بلدان أخرى من أجل تنميته، بل يكون تابعاً لأنّ تطوره التاريخي أنتج تكويناً اجتماعياً معيّناً، ونمطاً مجتمعياً معيّناً يتخذ صورة خاصة ويخضع لقوانين سلوكية وتحويلية أنتجها هذا التكوين". وهكذا لا تعتبر مدرسة التبعية مثل الماركسية أن التخلّف سببه البنية

الثقافية والاجتماعية والنفسية للمجتمعات التقليدية العاجزة عن الرقي للحداثة، فالتبعية وضع أساسي وكل متكامل، والتبعية والتخلّف ظاهرتان متلازمتان.

وهكذا قام عالم الإقتصاد البرازيلي فورتادو Furtado بدراسة عدم المساواة في البرازيل خلال فترات تاريخية متعددة، وافترض عالم الاقتصاد التشيلي سونكل (Sunkel) أنّ التخلف جزء من عملية التنمية الرأسمالية العالمية؛ بينما اهتمّ عالم الاجتماع السياسي البرازيلي " كاردوسو" (Cardoso) بدراسة التنمية التابعة من زاوية كونها تجسيدا للتوسّع الإحتكاري في العالم الثالث الذي يفيد البرجوازيات المحلية المرتبطة برأس المال العالمي.

وعلى عكس التحليل الواقعي، لا تنطلق المدرسة من الدولة كأساس للتحليل في العلاقات الدولية، وإنما من النظام الدولي الذي أقامته الرأسمالية، فالدولة وفق مدرسة التبعية ليست الفاعل الوحيد، وما هي سوى نظام اجتماعي قابل للاختراق الخارجي، في ظل تنامي أهمية دور الشركات متعددة الجنسيات والمصارف الدولية في إرساء وحماية علاقات التبعية، فهي ليست محايدة كما يراها الليبراليون وليست ثانوية كما يصفها الواقعيون.

يقول بيكسيوتو: "مفهوم التبعية يعطي مدلولاً لمجموعة من الأوضاع المتسلسلة في فترة ما ... بواسطة تأسيس علاقات تمكّن من فهم أوضاع تجريبية طبقاً لنمط الارتباطات بين المكوّنات البنيوية الداخلية والخارجية"؛ وهكذا يمكن التبعية على أنها : هيمنة دولة متقدمة (مركز) على دولة نامية (محيط) والتفسير الصحيح هو عدم وجود تحليل تاريخي – اقتصادي للظاهرة.

ويتّفق أنصار المدرسة على إعزاء ظاهرة التبعية إلى صنفين من الأسباب :

- أسباب أكاديمية: تتمثّل في عدم قدرة نظريات التنمية على تفسير حالة التخلف الاقتصادي/السياسي.

- أسباب موضوعية: تتمثّل في فشل إستراتيجية التنمية الاقتصادية القائمة أساسا على استبدال الواردات.

توصّلت المدرسة إلى أنّ الإستراتيجيات المتّبعة من طرف معظم الدول التي تعاني من ظاهرة التبعية زادتها اتساعا وتفاقما، حيث انتقلت هذه الدول من وضع التبعية لسلعة محدّدة أو مجال محدّد إلى تبعية متعدّدة الأبعاد (هيكلية ،مهنية ...الخ)؛ وهكذا أدى هذا الفشل إلى تغذية وتعميق التخلّف وتكريس التبعية التي أضحت تعبيرا عن إدماج تاريخي لدول العالم الثالث في المنظومة الإقتصادية العالمية المعقّدة.

وعن التساؤل المنطقي حول مبرّرات استمرار هيمنة المركز على المحيط في عالم ميزته الرئيسية هي الحركية والتنافس (التصادم) على المصالح الدولية، يجيب " زيمانسكي" (Sgymansky) بأن التبعية حالة قائمة على الحفاظ على مصالح الغير، وهي مستمرة بسبب استعمال بعض الوسائل على رأسها:

- الوسائل الإيديولوجية: تقوم بتوجيه الرأي العام عن طريق وسائل الإعلام الموالية للدولة الأجنبية بحيث تعمل على إبقاء الارتباط بين المركز والمحيط؛ وكذا تقديم المساعدات في قطاع التربية والتعليم (برامج ومقررات / وحدات جوارية ....الخ) من أجل زرع القناعة بوجود مصلحة مشتركة بين الطرفين، وأنّ كسر هذه العلاقة (التي هي في الواقع تبعية) سيؤدي إلى حدوث أزمة ويؤثر على الإستقرار.

1-الأدوات الاقتصادية /المالية : حيث يقع غالبا تركيز العلاقات مع شريك رئيسي واحد أو الإعتماد على إنتاج واحد (حال الدول البترولية)، كما تبرز أهمية الأدوات المالية في تكريس المديونية الدولية وتعظيم دور المؤسسات والنوادي المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ونوادي باريس ولندن) ومنه ربط الأزمات المالية باستمرار التبعية.

2-الأدوات السياسية: وذلك عبر دعم النخب الحاكمة المولية بكل الطرق الماحة (عمليات سرية/ تدخل مباشر...)، أو بتوجيه الاستثمار إلى القطاعات غير الإنتاجية (القطاع العسكري/ البنى التحتية)

ويمكن إيجاز مؤشرات التبعية في خمس عناصر رئيسية:

- مستوى وحجم الإستثمارات الخارجية المباشرة.
- مستوى الإعتماد على تصدير سلعة أو بعض السلع الأولية.
- مستوى الإعتماد على التصدير لسوق أو أسواق محددة.
- مستوى الإعتماد على الإقتراض من الخارج.
- توجهات التجارة الخارجية (الإستيراد).

يعتقد الماركسيون الجدد أن خيارات الدول في المحيط قليلة في الخارج كما في الداخل، لذلك يتقاسمون ذات النظرة التشاؤمية مع الواقعيين بشأن إمكانية التغيير.

لقد ارتبط التحليل الماركسي للعلاقات الدولية بالعلم والممارسة، وهو ما أنتج تباينات نظرية وعملية عند مجموعة من الكتل، مثلاً:

كان الاتحاد السوفياتي يرى بأن التناقض الرئيسي يقع بين الرأسمالية والاشتراكية، لكن الصين رأت أن هناك منطقة وسطية، والثورة البروليتارية تعود لدول العالم الثالث، فوفق نظرة ماوتسي تونغ للمنطقة الوسطية تصبح العلاقات الدولية ذات مجلول جغرافي وليس اجتماعي كما عند الاتحاد السوفياتي؛ كما أنّ نظرية العوامل الثلاث الماوية تصنف العالم وفق درجة التنمية والتطور وليس أنماط الإنتاج، فالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية يمثلان العالم الأول، والاتحاد السوفياتي يمارس إمبريالية عالمية بغطاء الاشتراكية.

لم يتخلّص الماركسيون من المعيارية في تحليل العلاقات الدولية، ذلك أنهم حملوا حكما أخلاقيا على البنية الرأسمالية بأنها سيّئة واستغلالية، كما أنهم اقترحوا حلولا عملية لتغيير واقع اللامساواة والظلم، كإنشاء منظمات ثورية على الطريقة اللينينية.

عجز المقترب الماركسي عن تفسير التعاون بين الدول الرأسمالية والإشتراكية، والتصدعات داخل المعسكرين الشرقي والغربي، مثلما عجز عن تفسير تصاعد قوة بعض الدول النامية التي تبنت النظام الرأسمالي، ومثلما عجزت أيضا عن التنبؤ بتفكك الإتحاد السفياتي (مثلها مثل الواقعية والليبرالية).

وبالرغم من هذه العيوب لا تزال النظرية الماركسية (الثورية) تمارس تأثيرا أكاديميا بالغ الأهمية، لا سيما في تفسير ديناميكيات العولمة، والأزمات المالية العالمية مثل أزمة 2008، ودورها كرافد لجميع التيارات النقدية الراديكالية.

المحور السادس: المقاربات الراديكالية للعلاقات الدولية (النقدية، النسوية، ما بعد الحداثة):

أوّلا: المدرسة النقدية:

مع بداية ثمانينات القرن العشرين ظهرت مجموعة من الكتابات التي تنتقد الأسس الإبستمولوجية والمنهجية التي ميزت الفلسفة الوضعية، حيث رأت أن مشروع الحداثة الذي انبنت عليه الوضعية لم يستطيع تحقيق سعي الإنسان للتحرر والانعتاق وصناعة الخير للبشرية، ماسنح ببروز حوار رابع في العلاقات الدولية بين التيارات الوضعية والتيارات (الجديدة) ما بعض الوضعية النقدية Positivism and post positivism.

حيث أنّه منذ ثمانينات القرن العشرين واجهت الوضعية في العلاقات الدولية حملة انتقادات، أهمها:

1. ليس هناك حقيقة مستقلة عن القيم الإنسانية وتأثر الإنسان بمحيطه، وبالتالي ليس هناك قوانين.
2. التعامل بين الفرد والبناء الاجتماعي الذي ينتمي إليه يجعل من المستحيل فصل الذات عن الموضوع.
3. الظاهرة السياسية لا تتكرّر، هي فريدة ولا يُمكن التعتيم، وبالتالي لا جدوى من الملاحظة والتجريب.

يصف النقديون الذين انطلقوا من مدرسة فرانكفورت ومدرسة غرامشي، النظريات التقليدية بأنها نظريات شارحة Explanatory theory، نظريات حلّ المشكلات Problem solving theory، ونظريات الوضع الراهن Statuesque theory، حيث يرى روبرت كوكس Robert Cox "أنّ النظرية توجد دوماً من أجل غرض ما ولصالح جهة ما، حيث الهدف هو إعطاء الشرعية للتوزيع الراهن للقوى وللمنظومة المعرفية

المهيمنة التي يستند إليها الأقوياء المهيمنون؛ أي "القوة التي تولد المعرفة والمعرفة التي تحافظ على القوة"، وبرأيه يجب الرجوع إلى الظروف الاجتماعية والتاريخية والجغرافية ... للنظرية. وبالمقابل يرى كوكس أن مدرسة النقدية بنائية Constitutive قريبة من الموضوع وتبنيه، وتمتلك القدرة على التغيير ومنه تحرير الإنسان Human emancipation، وهو هدف أي جهد معرفي، ويتأتى ذلك عبر التركيز على القيم والثقافة والهوية والبناء الاجتماعي في العلاقات الدولية.

فالميزة الأساسية إذا هي أنّه بينما تركز الوضعية على عالم مستقل عن إرادة الإنسان تحكمه قوانين، يركز النقديون على القوى الاجتماعية المساهمة في تحديد فكر الإنسان ووعيه ومساهمته في بناء العالم؛ إذ يمكن مثلا الإستشهاد باختلاف الملاحظة حول ظاهرة واحدة مثلاً العدوان على قطاع غزة، أحداث ما عرف بـ "الربيع العربي" ...الخ.

يختلف المابعد وضعيون عن الوضعيين في الافتراضات الخمس التالية:

1. طبيعة الإنسان ليست معطاة غريزيا كما يفترض الواقعيون والليبراليون، بل محددة بظروف اجتماعية سائدة.
2. تتشكل هذه الظروف تتحدد بصراع تاريخي بين قوى اجتماعية مختلفة لتحدد ظروف السياسة العالمية.
3. للإنسانية جمعاء مصلحة في تحرير الإنسان في ظل الاختلاف في العرق والجنس والدين (المدرسة السنوية مثلا).
4. تحرير الإنسان يكون عبر التحاور وقبول الآخر.
5. المعرفة إيديولوجيا وليس حقيقة.

قامت التيارات المسمّاة "نقدية" مع ثمانيانات القرن العشرين على إخفاق مشروع الحداثة الذي استهدفته الوضعية في تحقيق أهداف تحرير الإنسان من "عبوديته" للمادة أو للبيئة المحيطة به؛ فعلى عكس التيارات الوضعية التي تقول بحتمية تأثير البناء في سلوك

الوحدات الفاعلة، تعطي التيارات النقدية الأولوية لقدرة الإنسان على صنع البناء، وتقدّم العوامل غير المادية كالثقافة والقيم والهوية والقوى الاجتماعية على البناء المادي.

ويصف نقديو العلاقات الدولية من جهتهم النظريات التقليدية –المسماة وضعية– بأنها نظريات شارحة Explanatory Theory، نظريات لحل المشكلات Problem Solving Theory، ونظريات الوضع الراهن Statuesque Theory؛ حيث يعتقد روبرت كوكس Robert Cox بعدم وجود نظرية موضوعية، وأن النظرية التقليدية توجد دائما من أجل غرض ما ولصالح جهة ما؛ لأنها تتناول العالم (كبناء محيط بالفاعلين في النظام الدولي، أي البيئة الدولية التي تتفاعل من خلالها هذه القوى) تحت تأثير هيمنة منظومة علاقات القوة المادية والاجتماعية المتجسدة في مؤسسات أصبحت جزءا من الإطار المفاهيمي لتحليل وفهم هذا العالم، دون السعي إلى تغييره لصالح الإنسان.

فهدف هذه النظريات برأي كوكس، هو إعطاء الشرعية للتوزيع الراهن للقوى وللمنظومة المعرفية المهيمنة التي يستند إليها الأقوياء المهيمنون؛ لأجل ذلك وجب نقدها ووضعها في إطارها الزمني والمكاني، للكشف عن الأسباب التي جعلتها تستمر وتهيمن في حين تختفي غيرها من المنظومات؛ إذ يعتبر أن القوة هي التي تولد المعرفة والمعرفة تحافظ على القوة؛ ويرى بالمقابل أن النظريات النقدية بنائية Constitutive غير بعيدة عن موضوع البحث وتسهم في بنائه، إذ تمتلك القدرة على التغيير ومنه تحرير الإنسان Human Emancipation كهدف نهائي لكل جهد أو مشروع معرفي؛ عبر التركيز على العوامل التي أهملتها النظريات التقليدية من قيم وثقافة وهوية، أي ما يتعلق بالإطار المعرفي الشخصي كّله من تاريخ وميزات وصفات شخصية للفرد والقوى الاجتماعية التي تعد من أهم العوامل التي تساعد على تكوين رؤية الإنسان وتصوره عن أية ظاهرة في حياته.

يمكن القول بأن النظرية الاجتماعية النقدية تحاول بشكل عام أن تستوعب عمليات ومسارات التغيير في المركّب السياسي الاجتماعي كنسق متكامل، حيث قام النقديون بصياغة مشروع نظري بكيفية تقترن بواسطتها المعرفة بالمصالح المتصلة بكرامة الإنسان وتحرّره وانعتاقه من أجل ترجمة هذا الهدف إلى واقع ملموس في حياة الإنسان كما في السياسة الدولية؛ وهي على الرغم من ذلك تواجه انتقادات كثيرة تتعلق بطغيان الجانب الفلسفي والفكري على تحليلاتها، وأن المستوى المنهجي الموظف يُكثر احتمالات التحليل ويصعّب من احتمالات الترابط بين كتغيّرات ووحدات التحليل.

ثانيا: الإتجاه النسوي.

برزت المقاربات النسوية كاتجاه تنظيري في العلاقات الدولية تزامنا مع الحوار النظري الثالث نهاية ثمانينات القرن الماضي، واصطفت إلى جانب التيارات التأملية ما بعد الحداثية؛ وانتشرت بشكل لافت بداية التسعينات، أين بدأت الإعتبارات الجندرية تجد بعض الصدى الأكاديمي الساعي لإعادة النظر في الأسس المعرفية لنظريات العلاقات الدولية، لاسيما في علاقة الجندر بظاهرتي الحرب والسلم التي هي جوهر مضمون التفاعل الدولي.

تنتقد المقاربة النقدية النسوية المقترب الواقعي –كتيار نظري مهيمن– في أسسه الفلسفية، حيث رأت ثيكنر أنه لا يمكن الجزم بثبات أو تغير الطبيعة الإنسانية، لإنها متعددة الأبعاد ومرتبطة بالبيئة؛ كما لا يجب أن تقاس القوة بالسيطرة والإخضاع، لأنها أكثر شمولا قد تعبّر عن القدرة على الفعل المنسجم في النزاع كما في العاون، أو الإتخراط في علاقات تكافلية وليس المنافسة الصريحة فقط، أي أن القوة مفهوم ارتباطي وليس تعبير عن استقلال ذاتي فقط.

كما تنتقد التركيز الواقعي على العنصر الذكوري في صناعة السياسة الدولية بشكل عام وحاولت الإعتماد على الجندر كأداة تحليلية لتفكيك المفاهيم الرئيسية كالدولة كوحدة أساسية والقوة والأمن كمسألتين جوهريتين في التخصص، فالدراسات والبحوث الدولية حسبهم أغفلت التقسيم رجل/امرأة، مع ما يمكن أن ينجرّ عن هذا التجاوز من اختلاف منهجي وموضوعي عبر استخدام ألفاظ كلها ذكورية (صناع قرار، رجال دولة، محاربون، لاجئون، سجناء...الخ) بل حتى المفاهيم التجريدية للدولة تخفي دلالة ذكورية (التنافس، العقلانية، الأنانية، القوة...الخ).

حيث لا تتطرق المقاربة الهوبزية حسب آن تيكنر Ann TICKNER إلى وضع النساء في "حالة الفطرة"، لأنهن بحسبها وإن لم يشاركن في الأعمال الحربية التي تركّز عليها المقاربة الصراعية للعلاقات الدولية، فإنهن أهم عنصر في إعادة الإنتاج والتربية ...الخ؛ وذهبت ثيكنر ابعد من ذلك حين أضفت لمسة أنثوية على المبادئ الستة للسياسة الدولية التي دفع بها مورغانتو.

تستشهد تيكنر في تبرير الطابع العنصري والهيمنة الذكورية على الدراسات الدولية ببعض العناوين الأكاديمية، ككتاب « K.WALTZ Man, the State and War » وكتاب LINKLATER « Men and Citizens in the Theory of International Relations » والتي تقصي حسبها ما يقارب نصف سكان العالم من التأثير الموجود واقعا في مجريات الأحداث الدولية؛ وتؤيدها سينثيا إينلوي Cynthia ENLOE حين تساءلت: أين هنّ النساء؟ وبيتمان PETTMAN حين جزم بأنّ العلاقات الدولية هو أحد أكثر الفروع الأكاديمية ذكورية.

قامت آن ثيكنر Anne THIKNER(1992) بمعية بعض الأكاديميين مثل سبايك بيترسون Spike PETERSON (1992) وريبيكا غرانت Rebecca GRANT (1992) وكريستين سيلفستر Christine SYLVESTER (1993) بتحدي مفاهيم القوة والأمن المستخدمين في نظرية العلاقات الدولية، ولخصت ثيكنر هذا التحدي حين تساءلت حول:

- تعريف الأمن كقوة عسكرية.
- القوة كعنصر مجرّد ومطلق.
- المجال السياسي كمجال موضوعي، عقلاني ومنفصل عن المحيط المحلي.

اهتمت دراسات الجندر بالبناءات العلائقية بين الذكر والأنثى، وكيفية بناء علاقات القوة عبر هذه العلاقات، حيث يرى كارفر CARVER أن الجندر ليس المرأة، على الرغم من احتلال النساء مركز الأهمية في دراسات الجندر من حيث التهميش، وعدم التمتع

بالأولوية وكذا كونهن غير آمنات؛ فالجندر بحسبه هو "الطريقة التي يصبح بها الجنس والجنوسة Sex and Sexuality علاقات قوة في المجتمع"، وهكذا يمكننا عبر الجندرة ربط الأفراد بالهوية، ثم ربط الهوية بالأمن، وهو السياق ذاته الذي نادى به أولي ويفر في كتابة "الأمننة ونزع الأمننة".

حيث سعى النسويون إلى توسيع التنظير النقدي بالإعتداد بالبنى الاجتماعية المعرّفة بالجندر على المستويات المحلية والوطنية والدولية، ولأجل ذلك اعتبرت اجتهاداتهم تكوينية ما بعد وضعية، تحاول بناء الواقع انطلاقا من شبكة مفاهيمية تدرج الهوية والعرق والطبقة والجندر والجنوسة في صلب التحليل السياسي.

ويرى بيل ماك سويني أن الهوية ليست حقيقة مجتمعية، وإنما مسار تفاوضي في إطار الشعب وجماعات المصالح، حيث أن فكرة الجندر هي أن الأدوار المناطة بالذكر أو الأنثى أو حتى تصوراتهم حول ذاتهم والجنس الآخر من صنع المجتمع وثقافته وأفكاره السائدة، وبالتالي يمكن تغييرها؛ ولأجل ذلك اعتبر الأمن عبر هوية الجندر مفهوما يحتاج إلى أعادة توجيه وإعادة هيكلة، إذ أن تنميط هويات وتجارب النساء تحيل مباشرة إلى تطور مسار صناعة القرار وتحديد من هو المؤمّن ومن هو غير المؤمّن.

يمكن القول أنّ المقاربة النسوية تمثّل رؤية حقوقية إنسانية متعدّدة الأبعاد للعالم، تتّسم بالثراء والتعدد والتداخل، بحيث تشمل حقلا واسعا من النظرية النقدية التي تستهدف دراسة الجندر، ما كان سببا في تعدد تصنيفاتها، إذ يمكن القول أنها اتّفقت اجمالا حول أربعة أهداف منهجية:

- طرح أسئلة نسوية.
- التميّز عن البحث التقليدي عبر السعي إلى تحيّز أقلّ وأكثر عالمية.
- جعل الإنعكاسية وذاتية الباحث مركز الإهتمام العلمي.

- النظر إلى المعرفة العلمية كعملية تحرر وانعتاق.

وتركّز تيكنر على كون النساء هنّ موضوع التهديد الأمني الداخلي (اغتصاب، تمييز، إخضاع ... الخ)، وعلى اعتبار البنية الأمنية من تشكيل الرجال تميل إلى العنف، ما يستدعي إشراك النساء أكثر فأكثر في صياغة السياسات ومسار صناعة القرار بشكل عام.

وتم تبنّي هذه المقاربة الأخيرة في البحوث النسوية عامة وفي العلاقات الدولية بشكل خاص، حيث أشار بلانشار (2003) أنه على المقاربات التي اهتمت بالقطاعات المجتمعية أخذ الجندر على محمل الجد، فالأدبيات النسوية للأمن (مثلا) اهتمت بدور النساء في صراعات القوة، تماما كالبنيات المجندرة لنظرية العلاقات الدولية في حد ذاتها، وحيث يمكن عبر الجندر إعادة بناء الأمن على أساس تجارب النساء في العنف، العنف المتشابك محليا ووطنيا ودوليا، والقضاء على العنف البنيوي في إرهاصاته الأولى قبل العنف المباشر للحرب.

يرى جاكوي ترو Jacqui TRUE أن النسوية هي مجموعة معقّدة من المفاهيم حول آليات عمل القوة وتبرير استخدامها وكيفية استدامتها عبر استحداث مفهوم "المجال الخاص" أو "الفضاءات الخاصة" (ممثّلة في البيوت، العلاقات بين العائلات، الأفراد، الأصدقاء...الخ) والعلاقات السببية الموجودة بين أشكال القوة في هذا المجال "الخاص" و"المجال العام" (ممثلا في الانتخابات، المدارس، المحاكم، البنوك...الخ)، وذلك عبر تتبع مسار جندرتها عبر مستوياتها المختلفة من الدولة إلى النظام الدولي.

ويرى بيترسون أن المقاربة النسوية تتشكل من ثلاثة مشاريع بحثية رئيسية:

- المشروع الأول درس مستويات الإنحياز الذكوري نسبة إلى سيطرة الذكور على حقل الدراسة الأكاديمية للعلاقات الدولية، حيث لا نجد اسم امرأة في مرجعيات

دراسة العلاقات الدولية، وتميل هذه العملية إلى كونها إقصاء مقصودا وممنهجا أعطى صبغة ذكورية للعلاقات الدولية (السيادة، الأمن القومي، القوة العسكرية...الخ).

- المشروع الثاني تمثل في الإجتهادات التي حاولت تصحيح المركزية الذكورية Androcentrism عبر إعادة تعريف الأطر المفاهيمية الموجودة كالعقلانية، عبر التركيز على حياة ونشاطات النساء.
- بينما تجسّد المشروع الثالث في الهيكلة النظرية التي تميّز بين الجنس Sex والجندر Gender، بحيث يتم اعتبار الجندر بناءا اجتماعيا تشكّل تاريخيا كخاصية بنيوية/مؤسسية للحياة الإجتماعية، ويفضي إلى اختلاف الهويات والسلوكات والتوقعات بين ذكورية وأنثوية؛ وهو تحدي معرفي للتحليل الوضعي الإمبريقي الذي تناول الجنس كمعطى بيولوجي طبيعي ثنائي: ذكر/أنثى.

سعت مقاربة الجندر إلى تأكيد حضورها على صعيد الممارسة كما على الصعيد النظري، وتثبيت حضورها في البيروقراطيات والسياسات، ويمكن استشفاف ذلك عبر عديد المحطات، منها:

- قرار مجلس الأمن رقم 1325 في أكتوبر 2000 الذي ركّز أيضا على أهمية الجندر في بناء السلم وحل النزاعات وتجربة النساء مع العنف، أي في ضمان الأمن والسلم الدوليين.
- تقرير الأمم المتحدة عام 2002 Women, Peace and Security أين تناولت المنظومة الأممية كيفية إدراج الحاجات الأمنية للنساء ضمن أبعاد الأمن والسلم الدوليين.

- تصريح كوفي عنان في 2002: "لاتزال النساء تشكّلن أقلية بين من يشاركون في مفاوضات الأمن والسلم، وتحظين باهتمام أقل من الرجل في اتفاقات ما بعد النزاع، نزع السلاح وإعادة البناء".
- شكلت أيضا مقاربة الجندر هدف منتدى الشراكة بين جنوب آسيا وكندا South Asia Canada Partnership، حيث أثارت النساء المشاركات من النيبال وبنغلاديش وباكستان وجهات نظر خاصة حول ما يعنيه الأمن لنساء المنطقة (العنف الجنسي، عنف أسري، الحرمان الإقتصادي، العزل السياسي...الخ).
- دراسة لهايدي هودسون Heidi HUDSON حول حاجات الأمن الإنساني في إفريقيا سنة 2000 جاء فيها: "في إفريقيا أكثر من أي مكان في العالم، أمن الجميع يرتبط بأمن النساء في القارة".

ثالثا: نظرية ما بعد الحداثة.

يستخدم لفظ الحداثة للإشارة إلى مشروع تحرير الإنسان الذي قادته الوضعية بعامل عقلانية المعرفة الناجمة عن عصر التنوير، وهو يشير إلى التحولات المؤسساتية في العالم الغربي، وإلى التحولات الراديكالية في الأفكار السياسية والإجتماعية للعالم الحديث.

بينما يشترك الما بعد حداثيون مع النقديين والبنائيين في الجزم بأن افتراضات الوضعية أدّت إلى تراجع مشروع تحرير الإنسان؛ بحيث أنها قامت على أساس تعميم التجربة الأوربية على العالم متمايز الثقافات المشكلة لوعي الإنسان؛ وقد انتقل مفهوم ما بعد الحداثة من الهندسة المعمارية إلى العلوم الإجتماعية واستخدم لأول مرّة من طرف الكاتب الإسباني فريديريكو دي أونيس في ثلاثينات القرن العشرين؛ واشتهرت أدبيات فوكولت وديريدا ولاكان LACAN، وفرانسوا ليوطار، وليبوفنسكي، وكريستيفا KRISTEVA، وبيرتاس BERTHAS، وبودريارد BAUDRILLARD في بلورة نظرية ما بعد الحداثة في العلوم الإجتماعية.

أضافت تيارات بعد الحداثية عناصر جديدة لتحليل الظواهر الدولية، حيث حاول كلّ من ديريدا وفوكو وليوطار إحداث ثورة جدرية في الأدوات التحليلية الإبستمولوجية، كالمعرفة، الواقع، الحقيقة، ...الخ؛ ونظروا إلى نظريات السياسة الدولية كظواهر تستدعي الدراسة لا كتفسيرات للسياسة العالمية. وأسهمت المقاربة بعد الحداثية والبنيوية في تطوير المناهج التفكيكية والتركيبية لمحاولة تعميق الإدراك حول طبيعة الظاهرة السياسية.

ويعتبر كتاب Michael SHAPIRO , James DER DERIAN,(ed), Intertextual Relations, Lexington,1999. أهمّ مرجع كتب فيه أبرز أساتذة ما بعد الحداثة.

ركّزت نظرية ما بعد الحداثة تحليلاتها في العلاقات الدولية على العناصر الآتية:

1- العلاقة بين القوة والمعرفة: انتقد ميشيل فوكو التراكم المعرفي الناجم عن التيارات الوضعية حين اعتبر أن النظريات الوضعية أهملت دراسة دور القوة في إنتاج المعرفة، لأنهم ركزوا على المعرفة الموضوعية التي تفصل التفكير العلمي عن القيم والعواطف؛ حيث يرى أن الناس يتعاطون يوميا مع مفاهيم ومصطلحات كحقائق بديهية صاغها لهم فنيون أو علماء أو صناع قرار في ظل بيئة قيمية تشكّل وعاءا لهذه الأفكار المستترة وراء المفاهيم، والتي تتماشى ورغبات الأقوياء؛ ولأجل ذلك ترى نظرية ما بعد الحداثة أن المغزى هو جعل عملية إنتاج المعرفة وكيفية الوصول إلى الحقيقة في صلب التحليل التاريخي والسياسي، أي محاولة فهم الكيفية التي تنتج بها القوة المعرفة، والكيفية التي تحافظ بها المعرفة على القوة.

حاول ريتشارد آشلي توظيف هذا المنهج في دراسة بعض مفاهيم نظريات العلاقات الدولية، كالسيادة والمصلحة القومية وكيف أن القوة التي أنتجت هذه المفاهيم كانت بحاجة لمعرفة تنتج وترسّخ القوة (لا يمكن استمرار القوة بدون سيادة وسيادة بدون قوة تحميها)

2- دور التاريخ في العلاقة بين القوة والمعرفة (الجينيالوجيا – Genealogy): تعود جذور هذا المنهج إلى فريديريك نيتشه الذي أشار إلى وجود بعض المنظومات المعرفية التي تهيمن وتسود تاريخيا وأخرى تختفي؛ الأمر الذي دعاه إلى التشكيك في الحقيقة كما يتعارف عليها الناس، ذلك أن ما يتعارف عليه الناس أنه "حقيقة" لا يعبّر إلا عن تكريس منظومة معرفية ثبّتها الأقوياء عبر التاريخ، وعبر إقصاء المنظومات المعرفية المنافسة (التي يعتبرها نيتشه "حقيقية").

يرى ما بعد الحداثيون أن الجينيالوجيا تسهم في معرفة الحقائق التي طمسها وأقصاها التاريخ الذي صاغه الأقوياء، لا سيما عندما حاولت الوضعية قولبته في شكل قواعد وقوانين تسخّر التاريخ لتبرير هيمنة منظومة معرفية على حساب أخرى، فالمنهج التاريخي الأنطولوجي يستهدف الكشف عن المعاني الحقيقية والبناء الأساسي الذي يحتوي التاريخ "الحقيقي" للظاهرة.

تمّ استخدام هذه المنهجية في العلاقات الدولية من طرف ريتشارد آشلي و جيمس دير دريان في كشف حقيقة بعض المفاهيم كالسيادة والقوة والمصلحة الوطنية والفوضى الدولية، في محاولة تتبع القوة التي صاغتها وأرست المعرفة الحالية، ثمّ تحطيمها وإعادة بناء "الحقيقة".

3- مفهوم النص ودور اللغة: ترى النظرية ما بعد الحداثية أن اللغة كطريقة للخطاب والتواصل وإيصال المعرفة، هي أيضا وسيلة لتوليد المعرفة أو ما نعتبره "حقيقة"؛ وتحاول إدراج عقيدة التناص في فهم السلوك الدولي عن طريق إبراز دور اللغة في فهم العالم الاجتماعي؛ فاللغة المستخدمة في العلاقات الدولية لا تعكس الواقع، بل استعمال اللغة هو الذي يبني الواقع، وهي تهمل القوى الحقيقة الفاعلة في العالم: الإنسان ورؤيته ووعيه ومشاعره، شرائح المستضعفين، الهوية، الثقافة، وهي المفاهيم التي استخلصتها النظرية البنائية أيضا؛ وهي الأفكار التي تعزّزت مع تنامي عديد المطالب الهوياتية في الكثير من الجمهوريات السائرة في فلك الإتحاد السفياتي سابقا، وتنامي مطالب الأقليات في عديد مناطق العالم (الأكراد، الباسك ....)، وفي انهيار الإتحاد اليوغوسلافي ويمكن أيضا استخدامها في فهم الإنعزالية الجديدة في العلاقات الدولية (brexit).

يشارك من جهة أخرى مؤيدو المدرسة التفكيكية لمرحلة ما بعد الحداثة في الحركة الفلسفية الشاملة التي أعلنتها النظرية الإجتماعية النقدية، وفي بلورة منهجية بديلة مغايرة

لمناهج البحث لدى النظريات التفسيرية (تقنية التفكيك المضاد) وهم يدّعون القدرة على تفكيك كتابات الأكاديميين وصناع القرار عن طريق خطاباتهم، في اعتقاد منهم أن عملية التفكيك المنهجي تساعد على تفسير المعاني والمقاصد الذاتية المتضمنة في النصوص، في إطار البيئة الثقافية والإجتماعية. ليصلوا إلى انتقاد جميع النظريات التفسيرية وعلى رأسها الواقعية الجديدة التي اعتبروها جامدة تأبى التغيير وتعجز عن تفسيره، حيث أنها لا يمكنها مثلا مواجهة الإلغاء المحتمل لسيادة الدول لصالح حكومة عالمية.

ومن ضمن إسهامات المدرسة التفكيكية ما بعد الحداثية تصدي مدرسة كوبنهاغن لمفهوم الأمن كأحد المفاهيم الرئيسية في العلاقات الدولية حين قاربته ك "فعل الخطاب" Speech Acts، فعلى عكس الدراسات التقليدية التي تركز على العناصر المادية للتهديد المتمثلة في نمط توزيع القوة والقدرات العسكرية، يبحث مفهوم الأمننة في الكيفية التي يتحول بها موضوع معين من قبل فاعل ما إلى مسألة أمنية، إذ يرى ويفر بأن إعلان النخب (تصريح – خطاب) يكفي لتحويل مسألة ما إلى مشكل أمني؛ ويتم هكذا (حسب بوزان) إضافة الطابع الأمني على مجال معين من السياسات عبر عملية خطابية لغوية، تحيل إلى وجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما (قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية)، وتهدف إلى لجوء راسمي السياسة العامة لترتيبات استثنائية الغاية منها تأمين "الكيان" محل التهديد، بنقله من الحيز العادي للسياسة العامة إلى حيز قضاياها الطارئة، حيث يمكن التعامل معها بسلاسة أكثر بعيدا عن ضغوط المجتمع المدني، أين لا يتمتع الأمن بمضمون محدد سلفا، بل يتغير محتواه بشكل ديناميكي عبر التفاعل Intersubjectivité بين الأفراد.

المحور السابع: النظرية البنائية في العلاقات الدولية.

يرى البعض أن التيارات الوضعية تتبنى المدخل العقلاني Rational approach، وأنّ التيارات النقدية هي ما يسمى تيارات تأويلية Reflexive، وأنّ البنائية Contructivism هي الجسر الذي يصل شكلي التنظير في العلاقات الدولية في إطار السعي لبلورة نظرية عامة للعلاقات الدولية، وبرغم تناول النظرية البنائية كاتجاه نظري حديث إلاّ أنها تستقي بعض أسسها من الفيلسوف الإيطالي (القرن الثامن عشر) جيامباتيستا فيكو Giambattista VICO، الذي رأى أنّ العالم الطبيعي هو من خلق الله، بينما العالم التاريخي Historical World، هو من صنع الإنسان.

جوهر البنائية هو أنّ الناس يصنعون المجتمع والمجتمع يصنع الناس، والقول أحيانا كالفعل (المنظار السياسي)، وهو ما يسمى حوار الفاعل والبناء Agent/ structure debates.

Agent: أو الفاعل، استقته من الوضعية (الدولة التي تسعى للمصلحة).

Structure debate: استقته من التيارات النقدية في سبيل الإعتداد بالقيم والهوية والأفكار والتعلم.

← المصلحة الوطنية تتحدد من خلال تفاعل بين الفاعل والبناء.

تتميّز البنائية عن باقي مقاربات العلاقات الدولية بتركيزها على البعد الاجتماعي أو الذاتي المشترك للسياسة العالمية، أين لا تتحدد السلوكات الدولية بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية موضوعية وفق المنطق الواقعي، أو ضمن قيود مؤسسية محليا ودوليا كما يرى الليبراليون؛ فالتفاعل الدولي بحسب البنائيين لا يؤطر بمصالح قومية

محددة، وإنما يتم إدراكه كنمط من التأثيرات المتبادلة والمتطورة تاريخيا بين الأفعال والهويات؛ حيث تقدم البنائية الاجتماعية نموذجا عن التفاعل الدولي يدرس التأثير المعياري للهيكليات المؤسسية وعلاقة تغيراتها بهوية ومصالح الدولة، والكيفية التي تتم عبرها إعادة الإنتاج المستمر لهذه المؤسسات أو تغييرها عبر أنشطة الفواعل الدولية.

وللإستدلال على أن الأفراد والجماعات يصوغون الثقافة ويغيرونها من خلال الأفكار والممارسات، وأن المغزى التحليلي هو معايير وممارسات الأفراد والشعوب، يقدّم تيد هوف Ted HOPF نموذج إجتماعي يمكّن تبسيط المقاربة البنائية؛ إذ يفترض نشوب حريق في مسرح ذو مخرج واحد، والجميع يحاول الهرب، من يخرج أولا؟ القوي أم ذوي الحاجات الخاصة؟ النساء أم الأطفال؟ الشيوخ أم العجزة؟ أم إندفاع جنوني؟ لتحديد النتيجة، يتطلب الأمر معرفة الوضع أكثر من معرفة توزيع القوة المادية أو بنية السلطة، أي معرفة الثقافة والمعايير والمؤسسات والإجراءات والأحكام والممارسات الإجتماعية التي تكوّن القوى الفاعلة والبنية على السواء.

يميز البنائيون بين الوظائف التنظيمية للمؤسسات الدولية ووظائفها الإنشائية؛ حيث تحدد القواعد التنظيمية معايير السلوك الدولي عبر السماح ببعض الأنشطة ومنع بعضها الآخر، بينما تساعد القواعد الإنشائية في توضيح السلوكات الدولية وإعطائها معنى تماما مثل قواعد الألعاب (لعبة الشطرنج مثلا).

وتعتمد الطريقة التي تحقّق عبرها الدول أهدافها وتبني مصالحها القومية على هوياتها الإجتماعية، حيث تتمتع الدول بهوية مؤسسية تولد أهدافها الرئيسية كالأمن والاستقرار والاعتراف الدولي والتنمية الاقتصادية. (أي كيف تتحقق ذات الدولة في مقابلة باقي الدول)

لا ينكر البنائيون كون الفوضى هي ميزة النظام الدولي، لكنهم يناقشونها وفق منطق اجتماعي، فالفوضى بين الأصدقاء ليست كالفوضى بين الأعداء، وهو أمر ممكن الحدوث ولا يلغي إمكانية تنوّع البنى الاجتماعية، حيث يمكن أن تكون للدولة هويات

اجتماعية متعددة تعاونية أو تنازعية تبرر تنوع مصالحها؛ وعبر هذا المنطق التحليلي نظر البنائيون للحرب الباردة كبنية اجتماعية تحددت عبر النظرة العدائية المشتركة لطرفيها والتي صاغت مصالحهما الوطنية المتعارضة، ويفسرون انتهاءها بتغير النظرة العدائية لكليهما للطرف الآخر.

إذ ترى البنائية أنّ النظام الدولي يقوم على العلاقات الاجتماعية والقدرات المادية، حيث تعطي العلاقات الاجتماعية معنى للقدرات المادية، وحيث تتألف البنى التنظيمية الذاتية المشتركة من مفاهيم وتوقعات ومعرفة اجتماعية مشتركة ملحقة بالمؤسسات الدولية.

يتجاوز قصد البنائيين بمفهوم المؤسسات بنية المنظمات الحالية؛ فهم يرون المؤسسة كمجموعة ثابتة "هيكلية" مؤلفة من هويات ومصالح، إذ هي عبارة عن كيانات إدراكية لا تنفصل عن أفكار اللاعبين حول الطريقة التي يدار بها النظام الدولي، ومن أمثلة ذلك: القانون الدولي والدبلوماسية والسيادة ...الخ.

وبالرغم من الإسهام النظري للبنائية إلا أنها تواجه بعض الصعوبة في تحديد البنيات الإجتماعية المتحكمة في سلوكات الدول ومعاينة تغيراتها، والتي يمكن على أساسها التنبؤ بتصرفات الدول وهو ما قد تفشل فيه البنائية نظريا؛ كما أن فهم الفوضى الدولية لا يمكن أن يستغني عن المنطق الواقعي المعتد بطبيعة الدولة كما ناقشها هوبز؛ ضف إلى ذلك أن التفاعلات التاريخية بين الدول تحدد إلى حد كبير إطارها الحاضر، وتنتج بعض الهويات والمصالح الثابتة التي لم تتبلور في إطار المؤسسية الدولية.

تقدّم البنائية نفسها كجسر يربط بين التيارات الوضعية التي تتبنى المدخل العقلاني (Rational approach) في دراسة العلاقات الدولية، وما يسمى بالتيارات التأويلية (Reflexive)؛ وتنطلق من الافتراض بأن الإنسان كائن اجتماعي أساسا، بمعنى أن العلاقات الاجتماعية هي التي كونت الناس على ماهم عليه الآن، وأن الناس يكوّنون العالم من حولهم بتصرفهم في الموارد الطبيعية، وبالخطاب الذي يعتمدونه، والذي يمكن

أن يكون منشئا للواقع العالمي المعاش؛ فجوهر البنائية هو أن الأفراد والمجتمع يصنعان بعضهما في عملية متبادلة؛ تسمى هذه الافتراضات بجدل الفاعل والبناء Agent Structure Debate، وهي الأفكار التي استعرضها نكولاس انوف Nicholas Onuf في كتابه عالم من صنعنا World of our Making الذي يعد من أولى بدايات البنائية في العلاقات الدولية.

تأخذ البنائية من الوضعية افتراضها عن الدولة أو الفاعل (Agent) الذي يسعى لتحقيق المصلحة الوطنية، والتي تتحدد بالنسبة للبنائيين وفق هوية الفاعل، التي تتحدّد بدورها من خلال التفاعل بين الفاعل والبناء؛ لأجل ذلك تركز البنائية تحليلاتها مثل التيارات النقدية على الهوية والقيم والأفكار وعملية التعلّم، حيث يعتقد البنائيون أن بنية النظام الدولي تتألف من قسم مادي يتكون من توزيع القوى بين الدول، وآخر أكثر أهمية هو البناء الاجتماعي المكون من القواعد والأعراف والقوانين التي تطبقها الدول.

جمعت البنائية بين بعض افتراضات الوضعية وافتراضات التيارات النقدية عبر تركيزها على وجود الدولة كفاعل يسعى لتحقيق المصلحة الوطنية، التي تتحدّد وتعرّف عن طريق هوية الدولة المعرّفة بدورها بسلوك هذا الفاعل، من خلال ما اصطلحت عليه "التفاعل بين الفاعل والبناء" The interaction between the Agent and the Structure.

فقد أشار ألكسندر واندت إلى أن فوضى الأمن الدولي هي عبارة عن رؤية ناتجة عن عملية تفاعل اجتماعي لعلاقة تأثير وتأثر بين فواعل النظام الدولي وبنيته، ما يفيد أن المقاربات الأمنية للدول في تفاعلاتها الخارجية هي نتاج عمليات وعلاقات اجتماعية بين الدول وبنية النظام الدولي، المتأثرة بطبيعة الصورة التي تمتلكها الفواعل حول الهويات والذات والمعتقدات والتعريفات المختلفة للصديق والعدو.

واعتبر واندت في سياق تحليله البنائي النقدي للمعضلة الأمنية (كمفهو رئيسي للمقاربة الواقعية) أن العلاقات الدولية تتأثر بالمفردات والصور التي تمنحها معنى أكثر من تأثّرها بعلاقات القوة، حيث أنّ الفكرة الأمنية تسبق الواقع الأمني، ويرتبط الأمن بإدراك صناع القرار للتهديدات المادية الملموسة والمحتملة وليس العكس؛ لأجل ذلك يتناول المعضلة الأمنية كبنية اجتماعية متألفة من مفاهيم ذاتية بين الأفراد، تنتج سلوكات معينة للدول وتلزمها بتعريف مصالحها وفق منطق المساعدة الذاتية، ويقترح مفهوم الجماعة الأمنية لتجاوزها، أين تشترك الدول في إرساء الثقة المتبادلة وتفضيل الحلول السلمية للخلافات بينها.

قائمة المراجع

أوّلا الموسوعات:

1- مارتين غريفيتس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

2- مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية. ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1996.

ثانيا الكتب:

أ- بالعربية:

3- أحمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، الجزائر، 1997.

4- أحمد طه بدوي، مدخل في علم العلاقات الدولية. الإسكندرية: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، ط3، 1977.

5- أحمد يوسف أحمد ومحمد زبارة، مقدمة في العلاقات الدولية. القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، 1989.

6- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية. دراسة في الأصول والنظريات. الكويت: ذات السلاسل للنشر والتوزيع، ط4، 1984.

7- أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة. السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007.

8- بول ويلكينسون، العلاقات الدولية، تر. لبنى عماد تركي. القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013.

9- جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للدراسات والأبحاث، 2004.

10- جيمس دورتي، روبرت بلستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر. وليد عبد الحي. بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر، 1985.

11- خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية. دمشق: دار نينوى، 2014.

12- دانيال كولار، العلاقات الدولية، ترجمة خضر خضر، بيروت، دار الطليعة، 1980.

13- عامر مصباح، الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

14- عامر مصباح، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية. القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011.

15- عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى. القاهرة: دار الكتاب العربي الحديث، 2009.

16- عبد العزيز الجراد، مدخل للعلاقات الدولية. الجزائر: موفم للنشر، 1992.

17- عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية. عمان (الأردن): دار الشروق، 2010.

18- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

19- عبد الواحد الناصر، العلاقات الدولية. الرباط: مطبعة المعارف الجديدة للنشر والتوزيع، 1986.

20- عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية. الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2009.

21- كارين أ. منغست وإيفان م. أريغوين تفت، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور. دمشق: دار الفرقد، 2013.

22- محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام. الكويت: دار الفكر العربي.

23- ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

24- نصر محمد عارف، المجتمع بنظرة وظيفية. القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية، 1981.

ب- بالأجنبية:

25- Anne-Marie SLAUGHTER « International Relations, Principal Theories» in WOLFRUM, R. (Ed.) Max Planck Encyclopedia of Public International Law. Oxford University Press : 2011.

26- Annette WEBER, « Feminist Reace and Conflict Theory », Routledge Encyclopedie on Peace and Conflict Theory, Autumn 2006.

27- Charles-Philippe David, La Guerre et La Paix, Approches Contemporaines de La Sécurité et de La Stratégie. France : paris, presse de science politique, 2000.

28- Christian REUS-SMITH, Duncun SNIDAL, The Oxford Handbook of INTERNATIONAL RELATIONS. New York: Oxford University Press, 2010.

29- Dario BATISTELLA, Theories des relations internantionales. Paris : les presses SciencesPo, 4ème ed, 2012.

30- Nichols Onuf, Venduka Kubalkova, *International Relations in a Constructed World.* London : Sharp, 1998.

31- Rebert H.JACKSON and George SORENSEN, *Introduction to International Relations Theories and Approaches.* UK: Oxford University Press, 2007.

32- Vladimir E. Lénine, Œuvres, Paris, éd. Sociales, 1960.

ثانيا الدوريات:

أ- بالعربية:

33- خالد موسى المصري، "الوضعية ونقادها في العلاقات الدولية (دراسة نقدية للنظريات الوضعية)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 30، ع 01، 2014.

34- عبد السلام يخلف، "المتوسط كجماعة أمنية في مفهوم الجوار"، مطبوعة أشغال الملتقى الوطني المنظم بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجلمعة قسنطينة: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق. الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، 2008.

35- محمد أحمد علي مفتي، "العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي- دراسة تحليلية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ع02، مجلد 27، 1990.

36- محمد الطاهر عديلة، "المقاربة النسوية للعلاقات الدولية"، دفاتر السياسة والقانون، ع 12، جانفي 2015.

ب- بالأجنبية:

37- Alexander WENDT, « Anarchy What States Make of It», International Organizations, Vol. 46, No 2 spring 1992.

38- Gunhild HOOGENSEN and Svein Vigeland ROTTEM, « Gender, Identity and the Subject of Security », Security Dialogue, vol 35, n 2, June 2004.

39- Marianne STONE, « Security According To Buzan: A Comprehensive Security Analysis», Security Discussion Papers 1. Colombia University, spring 2009.

40- Peixoto C.Antonio, « La théorie du Bilan-critique » in R.F.S.P., Aout – octobre 1977.

41- Stephan M.WALT « International Relations: one world, many theories », Foreign Policy, 110, 1988.

ثالثا الرسائل الجامعية:

42- حموم فريدة، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004.

43- خالد معمري، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص العلاقات الدولية بكلية الحقوق والعلوم السياسية -جامعة باتنة، 2008/2007.

44- عبد الناصر جندلي، الانعكاسات وتحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005/2004.

خطة المحاضرات

المحور الأول: التقاليد الفلسفية لنظريات العلاقات الدولية.

أوّلا: نظرية حالة الفطرة.

ثانيا: نظرية الجماعة الدولية.

المحور الثاني: موضوع ومناهج العلاقات الدولية.

أولا: موضوع العلاقات الدولية.

ثانيا: مناهج العلاقات الدولية.

المحور الثالث: النظرية والتنظير في العلاقات الدولية

أوّلا: العلاقات الدولية في حياتنا اليومية.

ثانيا: مفهوم النظرية.

ثالثا: التفكير نظريا (علاقة الظاهرة الدولية بالتنظير)

رابعا: تطور المقاربات النظرية في معالجة الظواهر الدولية

خامسا: كيف يتم تطوير الإجابات (روافد التنظير).

سادسا: صعوبات التنظير في العلاقات الدولية.

سابعا: أهمية التنظير في العلاقات الدولية.

ثامنا: إنتقادات التنظير في العلاقات الدولية.

تاسعا: تصنيفات نظريات العلاقات الدولية.

المحور الرابع: المقاربات المعيارية في تحليل العلاقات الدولية (المثالية، الليبرالية، الليبرالية الجديدة):

أوّلا: التصور الإسلامي.

ثانيا: المدرسة المثالية.

ثالثا: الليبرالية.

رابعا: الليبرالية الجديدة.

المحور الخامس: المنظور الواقعي للعلاقات الدولية (الواقعية الكلاسيكية، الواقعية الجديدة، الواقعية الكلاسيكية الجديدة).

أولا: الواقعية الكلاسيكية.

ثانيا: الواقعية الجديدة.

ثالثا: الواقعية الكلاسيكية الجديدة.

المحور السادس: الإتجاه الماركسي في العلاقات الدولية (النظرية الماركسية الأرثودوكسية، الماركسية الجديدة):

أولا: النظرية الماركسية الأورثودوكسية.

ثانيا: الماركسية الجديدة.

المحور السابع: المقاربات الراديكالية للعلاقات الدولية (النقدية، النسوية، ما بعد الحداثة):

أولا: المدرسة النقدية.

ثانيا: الإتجاه النسوية.

ثالثا: نظرية ما بعد الحداثة.

المحور الثامن: النظرية البنائية في العلاقات الدولية.